محضر الجلسة رقم 217

التاريخ: الثلاثاء فاتح ذو القعدة 1446هـ (29 أبريل 2025م).
الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم.
شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بمراسلة من السيد رئيس الحكومة يخبر من خلالها بأنه تطبيقا لقرار المحكمة الدستورية رقم 252/25 الصادر بتاريخ 25 مارس 2025، قامت السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح بدعوة المترشحة **السيدة فاطمة سعدي** من حزب الأصالة والمعاصرة لشغل المقعد الشاغر الذي كان يشغله بالمجلس المرحوم **محمد بن عيسى** برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس الجماعات والأقاليم بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 29 أبريل 2025، تقدم بها المستشار خالد السطي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع الطلب في هذه الجلسة.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 22 أبريل 2025 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 277 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 212 سؤلا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 28 جوابا كتابيا.

وسنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع النقل واللوجيستيك حول "النقل الجوي الداخلي"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، موضوعه "التدابير المتخذة لتوسيع النقل الجوي الداخلي".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن موقع النقل الجوي الداخلي ضمن استراتيجية النقل الجوي بشكل عام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني الآني موضوعه "تشجيع النقل الجوي الداخلي".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

تقريبا نفس السؤال، ولكن حول تشجيع النقل الجوي الداخلي بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا للجواب.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت باش نشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق التجمع الوطني للأحرار على وضع هاذين السؤالين المهمين اللذين يدخلان في صميم اهتمامات وزارة النقل واللوجيستيك، بالخصوص في المنظومة ديال تشجيع خطوط الطيران الداخلي، وذلك في إطار تقريب التواصل والسفر ما بين مطارات المملكة في تصور تشاركي ما بين الجهات كفاعل أساسي والخطوط التي اختارتها هذه الجهات ومع وزارة النقل في إطار تركيبة مالية تدعم عدد من هذه الخطوط، وذلك لتقريب وربط عدد من الوجهات التي لم تكن مربوطة أساسا برحلات داخلية ومدن أخرى كانت عندها رحلات مبرمجة، ولكن تمكن من الزيادة من الوتيرة لهذه الرحلات.

فمثلا هذه الخطوط مكنت من ربط:

- مدينة الداخلة بالدار البيضاء: بـ 14 رحلة أسبوعية عوض 7 رحلات من قبل؛
- والدار البيضاء – العيون: 14 رحلة أسبوعية عوض 7 قبل ذلك؛
- والرباط – العيون: بوثيرة رحلتين في الأسبوع؛
- وأكادير- العيون – الداخلة: بوثيرة 4 رحلات أسبوعية؛
- الدار البيضاء –كلميم – طانطان: بـ 5 رحلات أسبوعية؛
- الدار البيضاء –كلميم: بوثيرة رحلتين في الأسبوع؛
- الدار البيضاء – الرشيدية: بوثيرة 7 رحلات، حيث كانت فقط 3 رحلات في اليوم؛
- الرباط – الرشيدية: بوثيرة رحلتين في اليوم (المقصود: في الأسبوع)؛
- الدار البيضاء – ورزازات: بـ 4 رحلات أسبوعية؛
- الدار البيضاء – ورزازات – زاكورة: بـ 3 رحلات أسبوعية؛
- الدار البيضاء - وجدة بـ 14 رحلة أسبوعية؛
- الدار البيضاء – الناظور: 4 رحلات.

وتقدر الميزانية السنوية، السيد الرئيس، القصوى المحدثة لهذه الاتفاقيات 216 مليون درهم تعبئ منها وزارة النقل واللوجيستيك حوالي 60 مليون ديال الدرهم لتشجيع هذه الحركة الجوية لتشجيع السفر عبر الطائرة ودعم ثقافة السفر عبر الطائرة، لأنه الكل تيعلم بأنه عدد من هذه المدن، مثلا نقولو الداخلة- الدار البيضاء راه كانت الرحلات ديال السيارة ولا يعني الشاحنات أكثر من 20 ساعة.

اليوم، في ساعة ونصف يمكن، وهاذ البرنامج وهاذ التركيبة المالية تدعم الطبقات محدودة الدخل بأثمنة تذاكر ما بين 400 و800 درهم ليتمكن الجميع للسفر عبر الطائرة لوجهته النهائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الموقر.

وقبل التعقيب أود أن نشكركم السيد الوزير على فتح الحوار مع رؤساء هيئة النقل الطرقي وجميع أنماط النقل لحل المشاكل ديالهم.

السيد الوزير المحترم،

ذكرت الرحلات الجوية بين المدن، وهنا فتحتو واحد الخط جديد بين الرباط والصويرة جوج رحلات في اليوم (المقصود: في الأسبوع)، كنظن السيد الوزير هاذو جوج رحلات ما كافينش، ما كرهناش تدير واحد 3 رحلات ولا 4 رحلات في الأسبوع.

السيد الوزير المحترم،

وفي هذا المضمار ننوه بنجاعة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإنعاش خطوط النقل الجوي على المستوى الوطني، خاصة اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجهات والخطوط الملكية المغربية والمتمثلة في وضع آليات لدعم خطوط النقل الجوي الداخلي.

إننا في الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا الدراسات التي سمحت بصيغة استراتيجية جديدة للتفاوض في قطاع الطيران أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المناطق وإمكانية السوق في هذا السياق، والهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو تحديد المحاور الرئيسية التي تدور حولها الاستراتيجية الجديدة للمفاوضات الجوية، هذه الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون جريئة وفعالة والتي يتعين بلورتها وفق مقاربة متنوعة ومتباينة، تبعا لخصوصيات المناطق والأسواق المتوقعة.

لقد أدت السياسة التي اتبعها المغرب تحرير سوق الطيران وارتفاع عدد السياح الوافدين وتعزيز تنمية القدرات الجوية للبلاد، كما ساهمت اتفاقية "الأجواء المفتوحة" في وصول الفاعلين الجدد إلى السماء المغربية، وكان من بينهم على الخصوص شركات النقل الجوي منخفضة التكلفة، ومنذ الحين

شاهدنا كيف تمت إعادة وتوزيع حصص سوق النقل الجوي.

السيد الوزير المحترم،

إنه بالإضافة إلى هذه الإجراءات، ندعو إلى ضرورة تعزيز القوانين التنظيمية في مجال خدمات النقل الجوي والسلامة الجوية، حيث تقترح في هذا الباب وضع نظام معلوماتي متطور لتتبع أنشطة النقل الجوي، حيث تبين أن المعلومات المتاحة غير كافية لمراقبة ورصد النشاط الجوي، كما ندعوكم بهذه المناسبة إلى إعادة تأهيل بعض المطارات غير المستغلة من قبل مثل مطار وزان ومكناس والرشيدية وغيرها.

السيد الوزير المحترم،

إنها مناسبة لكي نشيد بالاستراتيجية التي أنتم تعزمون على القيام بها والتي تروم بالأساس إلى تمكين بلادنا من توفير فرص للفاعلين في القطاع من أجل تعزيز الخدمات الجوية الجديدة، وخلق تدابير ترويجية للخطوط الجوية على المدى القصير والمتوسط.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق التجمع الوطني للأحرار للجواب على السيد الوزير، شكرا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن النقل الجوي الداخلي ببلادنا عرف تحولات جد مهمة خلال هذه الولاية الحكومية التي همت بالأساس تعزيز الأدوار الاقتصادية والتنموية لهاذ القطاع، حيث عرف تحرير الأجواء ودخول فاعلين جدد في القطاع حركية التنقل داخل أرض الوطن، خصوصا عملية الربط بين المجالات الترابية التي تعاني من إكراهات طبيعية وجغرافية تصعب معها عملية الولوج البري.

اليوم، الحمد لله بلادنا تتوفر على مطارات بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، وبكل جهات المغرب، هذه البنية التحتية المهمة تحتاج فقط إلى تشجيع النقل الجوي من خلال إشراك مختلف المتدخلين والشركاء لتسهيل الربط الجوي بين مختلف المناطق المغربية.

في هذا السياق، سجلنا بافتخار داخل فريق التجمع الوطني للأحرار فتح مطارات تربط بين الرباط وبعض المدن البعيدة عن محور الرباط- الدار البيضاء كمدينة تطوان، وجدة الناظور، بوعرفة.

كما أن إعادة تشغيل المطارات المغلقة نعتبره إجراء استعجالي ومهم سيساهم بكل تأكيد في تشجيع السياحة الداخلية من خلال تقليص مدة التنقل والسفر، خصوصا بأننا مقبلون على تنظيم كأس العالم لسنة 2030 حيث سينتقل الجماهير بشكل كبير على متن خطوط النقل الجوي الداخلي.

مطالبون أمام الدينامية التي تعرفها بلادنا بتشجيع النقل الجوي، والذي يقتضي توفير وسائل نقل تربط بين المطار والمدن بتسعيرة معقولة وبثمن مناسب.

فالمواطنون، السيد الوزير، مازال يشتكون من غلاء تسعيرة النقل، والتي في بعض الأحيان تكون أغلى من سعرة تذكرة الرحلات الدولية، إضافة إلى ضبط موعد الرحلات الجوية والتحكم فيها لتجنب معاناة المسافرين مع تأخر موعدها.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بمعالجة هذه النقطة بالذات، ولنا كامل الثقة فيكم وذلك من خلال توفير بدائل معقولة ومشجعة للساكنة والسياح، وكذا فتح مطارات أخرى أمام حركة النقل الداخلي، ونحن على يقين بأنكم ستشتغلون على معالجة هذه الإشكالية بكل مسؤولية لخدمة الصالح العام وتشجيع هذه الوسيلة الفعالة للربط بين مختلف مدن المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، الرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت باش نشكر السادة المستشارين المحترمين على تدخلهم البناء، وكذلك على اقتراحاتهم.

فقط أريد أن أستغل هذه الجلسة الموقرة لأن أنهي إلى كافة السيدات والسادة المستشارين بأنه وزارة النقل واللوجيستيك مستعدة لكل الشراكات التي تدخل في إطار السماء المفتوحة(OPEN SKY) اللي المغرب صادق عليها، واللي من طبيعة الحال عندنا 3 دالفاعلين أولهم وأساسيين هم الخطوط الملكية المغربية، عندنا الشركة ديال "العربية للطيران"، وهناك كذلك فاعل ثالث (RYANAIR).

واحنا اللي بغيت نستغل هاذ المناسبة، أنه واحد العدد من السادة المستشارين هم رؤساء مدن وكذلك أعضاء في مكاتب ديال الجهات، كل الشراكات اللي كتشوفو بأنه فيها فائدة لربط المدن مع بعضها البعض في إطار شراكة ثلاثية ما بين هذه الشركات وما بين الجهات وما بين وزارة النقل واللوجيستيك نحن على استعداد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "معاناة المسافرين مع مشكل تأخر الرحلات

الجوية وضياع الأمتعة خلال السفر".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

وفق معطيات المكتب الوطني للمطارات، سجلت مطارات المملكة خلال سنة 2024، أكثر من 12 ألف رحلة جوية، عرفت تأخرا يفوق 30 دقيقة، مما أثر على مئات الآلاف من المسافرين، في حين تصاعدت شكايات ضياع الأمتعة بنسبة 15% مقارنة بسنة 2023، علما أن المسافرين في حالة إلغاء رحلة منطلقة من المغرب أو تأخرها يحق لهم الحصول على مساعدة مع مراعاة مقتضيات الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال بطبيعة الحال، ومع الأخذ لزوما بعين الاعتبار، الآجال الذي بلغ فيه إلى علم المسافرين الإلغاء أو التأخير، ومسافات الرحلات التي تقاس وفق طريق الخط المستقيم.

لكن، السيد الوزير، السؤال المطروح في الواقع: هل فعلا المواطن يستفيد من هذه الحقوق؟

والأمثلة كثيرة في هذا الباب، مؤخرا وبالضبط يوم الأحد الماضي بمطار الرباط، عرفت أحد الرحلات المتوجهة إلى أحد المدن الفرنسية، والتي كانت انطلاقتها مبرمجة على الساعة العاشرة والنصف صباحا، ليتفاجأ المسافرون بعد مجيئهم للمطار، أن الطائرة ستنطلق في حدود الواحدة و45 دقيقة، وهو ما بعث نوع من الغضب لدى المسافرين، وفي الحقيقة غضب مشروع، السيد الوزير، لأنه مرتبط بعدة عوامل منها:

- صعوبة مدة الانتظار لدى كبار السن والأطفال الصغار، يصاحبه طول الانتظار لدى الأقارب في الجهة الأخرى؛
- الأمراض المزمنة لبعض منهم؛
- تفويت فرص حضور اجتماعات ولقاءات في بعض الأحيان للبعض الأخر؛
- عدم توفير خدمة الاتصال بالأقارب وأرباب عمل المسافرين لإشعارهم بتأخر الرحلة.

كما أن هناك جانب آخر، السيد الوزير، مرتبط بتأخر وضياع الأمتعة والذي لازال يؤرق مجموعة من المسافرين عبر ربوع المملكة، حيث أن العديد منهم يضطر للانتظار لساعات طويلة والتي يمكن أن تتحول إلى أيام عديدة، ليفاجئ في الأخير بخبر ضياعها، ليتحول السفر إلى رحلة شاقة للبحث عن الأمتعة والحقائب وإلى معاناة.

السيد الوزير،

حتى لا تشكل هذه الظاهرة صورة سلبية عن الخدمات التي تقدمها مطاراتنا وقدراتها التنظيمية وتساهم في إضعاف الجاذبية السياحية، خاصة، ونحن مقبولون على استحقاقات رياضية ومحافل دولية كبرى، لأن نجاحها رهين بمدى تجويد خدمات النقل الجوي لمطاراتنا، خصوصا على مستوى الاستقبال وخدمة استلام الأمتعة والحقائب.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد من معاناة المسافرين مع مشكل تأخر الرحلات الجوية وكذلك ضياع الأمتعة خلال السفر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم.

اللي بغيت باش نأكد بعض المعطيات اللي كتعلق بالإجابة المباشرة على السؤال ديالكم، واللي بالخصوص آخرها الإحصائيات ديال شهر مارس 2025، بأنه 88% من حالات التأخير مسجلة على مستوى مطارات الدار البيضاء، مراكش، طنجة، أكادير، الرباط، فاس، وجدة، الناظور، تعود بالأساس إلى عوامل مرتبطة بمطارات المصدر، يعني من البلاصة اللي فين كان (décollage).

وبغيت نقول ليكم فقط، واحد المسألة السيد المستشار المحترم، ماكاينش شي شركة فالعالم اللي عندها رغبة باش تعطل فالوصول أو لا باش تعطل الأمتعة، كيكونو هناك عوامل خارجة عن الإرادة، اللي من طبيعة الحال، الطائرة ملي كتوصل متأخرة (automatiquement) هذاك المشكل ديال التأخر ديال الأمتعة ما كيوصلش فالوقت، إذن كفوت الرحلة ديالو، خصو (un traitement)ولا معاملة خاصة.

مثلا ما وقع أمس بسبب انقطاع تيار الكهرباء في إسبانيا والبرتغال، لا أخفيكم بأنه تلغات أكثر من 40 رحلة، كانت سوف تقلع إلى إسبانيا والبرتغال وكانت آتية منها، ومن طبيعة الحال معالجة هاذ الأمتعة، أؤكد لكم أنها لن تعالج في يوم أو في يومين، لأنه الأسبقية للرحلات التي بدأت اليوم في الانطلاق والوصول.

فهاذ المشاكل عموما نحن مستعدون لها في وزارة النقل واللوجيستيك، بواسطة بناء مدرج خاص لمعالجة هذه المشاكل، وكذلك بإجراءات تسهيلية ومرور وانسيابية المسافرين عبر المطارات بضمان المرور في المطار وف les) (zones de transitعلى أساس أنه أي مسافر جاء من واحد الاتجاه وداز ف (le transit)، (bagages) ديالو غادي يكون مضمون أنه غادي

يمشي معاه على أساس باش يدير جميع الإجراءات الأمنية ديال الطبع ديال الجواز ديالو.

إضافة إلى ذلك، في رؤية مطارات 2030 هاذ المشاكل ما غتبقاش نهائيا، لأنه السعة الحالية ديال المطارات اللي هي 40 مليون سوف تنتقل إلى 80 مليون.

التوسعة ديال 7 مطارات اللي غادي تحتضن مباريات كأس العالم، وبالخصوص البناء ديال المطار الجديد في الدار البيضاء اللي غادي ينتقل من 24 مليون الآن إلى 40 مليون في أفق سنة 2030.

ولكن في انتظار ذلك، نحن كوزارة نعمل جاهدين على حل هذه المشاكل اللي هي عادية، ولكن اللي كنخرج على السيطرة لابد لها كذلك من حلول خاصة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "مآل كهربة الخط السككي فاس - وجدة"؟

فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

حول خط القطار فاس - وجدة، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للجواب.

شكرا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم المهم وهو كهربة الخط السككي الرابط ما بين فاس ووجدة.

هذه الكهربة تدخل في إطار برنامج شمولي للمكتب الوطني للسكك الحديدية، اللي غتخصص ليه مبلغ مليار ونصف مليون ديال الدرهم، 150 مليار فقط لكهربته، وذلك في إطار التزامات دولية ديال المملكة المغربية للحفاظ على البيئة، وكذلك للرفع من جاذبية ورفاهية المسافرين واللي غادي تدخل قبل سنة 2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار في إطار التعقيب، شكرا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، لابد من الإشادة والتنويه بكل الأوراش التي تعرفها بلادنا في مستوى البيئة التحتية من طرق سيار وخطوط للسكك الحديدية وغيرها.

ولا يمكننا كوطنيين غيورين على بلادنا وعلى تنميتها من طنجة إلى الكويرة إلا الإشادة بأهمية الورش الهام الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقته الأسبوع الماضي والمتمثل في انطلاق أشغال إنجاز الخط السككي فائق السرعة القنيطرة -مراكش.

والذي يعبر عن الرؤية الملكية المستنيرة الرامية إلى تحسين العرض السككي الوطني، وهذا يندرج كذلك في إطار التوجيهات الاستراتيجية للمملكة، بقيادة جلالة الملك حفظه الله في مجال التنمية المستدامة.

وكما يجسد العزم الراسخ للمغرب على مواصلة تطوير شبكة السكك الحديدية الوطنية، حتى تضطلع بدورها الكامل كعمود فقري لمنظومة نقل مستدامة وشاملة.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى على أحد أن قطاع النقل السككي خلال العشرين سنة الأخيرة عرف تطورا جد ملحوظ في عدة خطوط داخل بلادنا.

وصحيح أيضا، السيد الوزير المحترم، أن مثل هذه الأوراش تتطلب، كما ذكرتم، تمويلا كبيرا، وصحيح أننا يعني عقودا من الزمن ونحن نسمع كذلك أشياء جد مهمة ودراسات، لكن اسمحوا لنا، السيد الوزير، أن نثير الانتباه إلى وضعية الخط السككي الرابط بين فاس ووجدة، مرورا بتازة وجرسيف وتاوريرت، والذي مع الأسف لا يزال يعكس صورة مغرب سبعينات وثمانيات القرن الماضي.

إذ لا يمكن مقارنته بباقي الخطوط، أضف إلى ذلك تدهور حالة العربات، إضافة إلى الأعطاب التي تقع باستمرار في هذا الخط، مما يجعل السفر بين فاس ووجدة يستغرق أكثر من 6 ساعات، مع وجود بعض النقط الصعبة، وخصوصا في بعض المنشآت الفنية، وخصوصا قنطرة على مستوى جماعة مطاطة.

السيد الوزير المحترم،

اليوم يبدو أن الجزء الشرقي من جهة فاس، يعني الذي يضم تازة وواد امليل والنواحي وكذلك جهة الشرق بكل مكوناتها غير مواكبة للسرعة التنمية التي تسير بها بلادنا، ومنها مشاريع كأس العالم وغيرها من المشاريع المهمة لبلادنا.

نتمنى من الحكومة الموقرة أن تتدارك هذه المفارقات وأن تقلص الفجوة

المجالية وأن تنصف هذه الجهة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
السؤال الخامس "مأسسة الحوار الاجتماعي"، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.
عن مأسسة الحوار الاجتماعي بالشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك، نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
السيد الوزير المحترم.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار المحترم.
أريد ان أؤكد لكم السيد المستشار المحترم، أن الوزارة والمؤسسات والمقاولات العمومية تحت وصايتها تولي أهمية قصوى للحوار الاجتماعي.
هاذ الحوار الاجتماعي اللي، كما تعلمون، انطلق الأسبوع الماضي مع السيد رئيس الحكومة، ونحن على بعد يومين من فاتح ماي، كان لي شرف أنني التقيت مع جميع النقابات الممثلة للأطر داخل وزارة النقل واللوجيستيك الأسبوع الماضي، وكان يوم 23 أبريل يعني مع النقابات الأكثر تمثيلا، وكان عندي التزام شخصي لواحد العدد ديال الطلبات، اللي صنفناها في إطار الحوار على تلك التي هي عندها طابع استعجالي، وتلك التي يلزمها معالجة متوسطة الأمد، وتلك التي تدخل في برنامج طويل الأمد، وأغلبها يتماشى مع الحوار اللي واخذاه الحكومة برئاسة السيد رئيس الحكومة مع النقابات.
إذن نحن ملتزمون ورهن الإشارة فيما هو ممكن.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
السيد المستشار للتعقيب، شكرا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أتدخل اليوم لأثير مسألة في غاية الأهمية تتعلق بمأسسة الحوار الاجتماعي داخل الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك، وهي مسألة أصبحت تثير قلقا متزايدا في صفوف الشغيلة، لقد تابعنا جميعا، وبكل أسف، كيف أن مفهوم مأسسة الحوار الاجتماعي بدل أن يتحول إلى آلية فعالة لحل النزاعات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل الشركة، تحول إلى مجرد شعارات جوفاء، تستعمل للتغطية على ممارسات اقصائية.

السيد الوزير،

الحوار الاجتماعي لكي يكون مؤسسا يجب أن يقوم على مبادئ الشفافية والمصداقية، ما نلاحظه اليوم داخل هذه الشركة هو تغييب متعمد لهذه المبادئ، وتحويل جلسات الحوار إلى لقاءات شكلية، تدار في غياب حقيقي لتفاوض جاد، بل أخطر من ذلك أن بعض القرارات المصيرية أصبحت تمرر دون استشارة الشركاء الاجتماعيين.
إذن، السيد الوزير، لابد من:

- ✓ تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي داخل الشركة؛
- ✓ ربط نتائج الحوار بالتزامات واضحة وجدولة زمنية دقيقة؛
- ✓ إعمال آلية المتابعة والتقييم بشكل دوري وشفاف.

إن الاستقرار الاجتماعي في هذه المؤسسة الوطنية الحيوية شرط أساسي لضمان خدماتها العمومية الحيوية وضمان ديمومتها.

السيد الوزير،

كذلك في هذا الإطار، فإن من مخرجات الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف الذي توج باتفاق 30 أبريل 2024، والذي يهدف إلى تحسين الأوضاع المادية والمهنية لشغيلة القطاع العمومي، ومن ضمنها الزيادة العامة في الأجور بقيمة 1000 درهم، نسجل باستياء شديد استمرار حرمان مستخدمي الشركة الوطنية للنقل والوسائل واللوجيستيك، حيث لازالت إدارة الشركة ترفض الامتثال لمقتضيات هذا الاتفاق رغم الوعود الذي قدمت للمكتب النقابي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مما دفع شغيلة الشركة إلى القيام بحركات احتجاجية خلال الأسابيع الماضية.

السيد الوزير،

بدل أن تنكب إدارة المؤسسة على تحسين أوضاع الشغيلة عبر احترام مضامين الاتفاق الجماعي لجأت إلى أساليب الضغط والتضييق على الممثلين النقابيين الكونفدراليين داخل الشركة، في محاولة لدفعهم للتخلي عن دورهم في الدفاع عن حقوق الشغيلة وتهديد المنخرطين وحرمان بعضهم من حقوقهم المكتسبة، مما ينم عن محاربة العمل النقابي الذي تكفله كل القوانين الوطنية والدولية.

السيد الوزير،

هذا التمييز غير مبرر في تنزيل مقتضيات الحوار الاجتماعي، يضرب في العمق مبدأ العدالة والإنصاف بين العاملين في القطاع العمومي والشبه

العمومي، ويؤثر سلبا على المناخ الاجتماعي داخل الشركة، خاصة أن المستخدمين المعنيين يواصلون أداء مهامهم في ظروف تتطلب كثير من الالتزام والمهنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، إيلا كان هناك تعقيب فيما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

فقط السيد المستشار المحترم، بغيت باش نأكد على واحد المسألة.

الحوار يتمأسس على أسس واضحة يضمنها الدستور وتضمنها الممارسات العادية اللي نحن كقطاع حكومي ملتزمين بما التزمت به الحكومة.

في هاذ الإطار، وقعت شخصيا القرار ديال الانتخاب اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، طبقا لما يعني يفرضه علي الدستور والنظام والتعاقد مع النقابات اللي راسلنا به وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ومن طبيعة الحال هذه اللجن التي سوف تنتخب سوف يوكل لها دور التفاوض، سواء كانت داخل الوزارة وداخل المؤسسات اللي تابعة للوزارة، ولكن أريد أن أؤكد لك بأنه لن يهضم حق أي أحد، اللي عندو شي حاجة فحقو راه ياخذها.

وبطبيعة الحال النضال، ونحن صدرنا واسع لاستقبال الفرقاء، لأنه تنعتبرو بأنه النقابات هم فرقاء وشركاء لكل القطاع العمومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير البنية التحتية للنقل واللوجيستيك".

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أطلقت بلادنا أوراشا كبرى لتحديث البنية التحتية للنقل وهي تسير بحمد الله في الطريق الصحيح، لكن إلى جانب المشاريع الكبرى لابد من التركيز على تحسين تجربة السياح، حيث يلعب النقل السياحي دورا محوريا.

اليوم، السيد الوزير، يواجه ناقلوا السياح تحديات حقيقية، كـ:

- ✓ دفتر تحملات قديم يفرض قيودا أصبحت متجاوزة كمنع نقل المقيمين داخل المغرب أو فرض تقديم قصائم ورقية في زمن الرقمنة؛
- ✓ منافسة غير قانونية من منصات أجنبية لا تلتزم بالقوانين المغربية ولا تستوفي الشروط المفروضة على المحليين؛
- ✓ مضايقات من بعض سائقي سيارات الأجرة، مما يضر بالمهنيين الشرعيين ويشوش على تجربة السائح وصورة المغرب.

لهذا، نؤكد على ضرورة مراجعة الإطار القانوني للنقل السياحي لحماية الاستثمار الوطني وضمان تجربة نقل سياحي في مستوى تطلعاتنا الدولية.

كما نطالب منكم، السيد الوزير، تقنين وتنظيم النقل عبر التطبيقات الذكية الذي أصبح يفرض نفسه بقوة داخل السوق الوطنية، ناهيك على أننا مقبلون على تظاهرات دولية ورياضية كبرى، بالإضافة إلى الجذب السياحي الذي تشهده بلادنا، مما يستوجب مواكبة التحولات الرقمية العالمية في مجال النقل.

السيد الوزير المحترم،

نتوقف أيضا عند إلغاء طلب العروض لفتح مراكز جديدة للمراقبة التقنية، حيث تبقى أسباب هذا الإلغاء غير مفهومة وأضرت بمؤشر ثقة المستثمرين في الإدارة، إذ لا يخفى عليكم الاحتقان الكبير الذي يسود أوساط المستثمرين الذين شاركوا في طلب المنافسة الخاص بمراكز الفحص التقني الجديدة التي أعلنت عنها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية شهر يناير 2024، وذلك بسبب تضررهم من التأخر عن الإعلان عن النتائج، خاصة أنهم استثمروا أموالهم في الضمانات المالية المؤقتة وفي كراء الأراضي ومصاريف المهندسين ومكاتب الدراسات لإعداد ملفاتهم وكذا القروض البنكية التي بلغت ملايين الدراهم، كما أن البعض منهم قدم ضمانات ورهونات لأملاكهم الخاصة.

هذا القرار، مع كامل التقدير، تسبب في ضرر كبير لمئات المستثمرين، خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة جدا.

لذا نلتمس من وزارتكم الموقرة، إعادة النظر في هذا القرار دعما للثقة في مناخ الأعمال وحفاظا على حقوق المستثمرين.

كما نعبر لكم أننا مستعدون في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم لإيجاد حل لهذا المشكل بما يساهم في تطوير هذا القطاع الحيوي ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للإجابة، شكرا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد أن أشكركم على هذا السؤال المهم.

فقط أريد أن أذكركم بأنني قبل مجيئي مباشرة إلى هذه القاعة المحترمة كنت في اجتماع مع ناقلي.. النقابات اللي كتمثل النقل السياحي هذا الصباح، منذ

العاشرة صباحا إلى الثالثة إلا ربع، وكاين الشق الثاني ينتظرني بعد هذه الجلسة، مما يؤكد الأهمية التي تعطيها الوزارة لهذه الفئة كشريك أساسي.

بطبيعة الحال، هاذ اللقاء اللي هو يعني فيه تدارس، وكذلك مدى الاستعداد ديال هاذ الناقلين السياحيين والمتطلبات ديالهم، حتى نكون في المواعيد المقبلة، لأنه كنعتبر أنا بأنه كأس العالم مهم وكولشي اللي كيتعمل كيتعمل لكأس العالم، ولكن كولشي كيتعمل كذلك ليس لكأس العالم فقط، لأنه ما وراء كأس العالم وما بعد كأس العالم هو اللي مهم، اليوم ننتقل من 18 مليون سائح، بطبيعة الحال كأس العالم هذا العدد سوف يضاعف، ولكن السياسة التي تنهجها الحكومة في تشجيع السياحة اللي هاذ الرقم راه غادي يتضرب في 2، من بعد 2030 راه غادي ندوزو لما يقرب من 40 مليون سائح.

إذن هاذ التوسعة ديال المطارات، ديال الخط السككي، ديال شراء الخطوط الملكية، الانتقال من 50 طائرة لـ 100 طائرة.

اليوم، النقل السياحي كيتوضع لنا سؤال كبير وعريض مدى استعدادنا لنقل ليس فقط جماهير كأس العالم، ولكن ما بعد كأس العالم في معايير دولية ديال السلامة وديال الراحة ديال الناقلين من الجيل الجديد من هذه الحافلات.

بطبيعة الحال، نحن منفتحون ليس وحدنا فقط ولكن مع جميع الشركاء، مع وزارة الداخلية، مع وزارة السياحة، وزارة المالية لتدارس المشكل برمته.

بطبيعة الحال، الاتحاد العام لمقاولات المغرب شريك أساسي لنا فيما يخص هاذ المسألة ديال النقل، وكذلك فيما يخص اللوجيستيك اللي كان شق مهم فهاذ السؤال، واللي من طبيعة الحال يصعب الإجابة عليه الآن، فيما يخص الشراكة سواء فيما يخص المناطق اللوجيستيكية اللي كتعمل من طرف الوكالة الوطنية لتنمية المناطق اللوجيستيكية كفاعل، والعمل ديالها كيتعتبر كرافعة للقطاع، وكذلك التشجيع ديال القطاع الخاص، اللي أنتهز هذه الفرصة لنرحب بهم ونقول لهم نحن نشجعهم وندعمهم لتطوير هذه الحرفة، لأنه الحرفة أو (le métier de logisticien) خصو يكون (un métier à part)، ونحن ندعمه ونشجعه، ومن طبيعة الحال سوف تكون رزمنة من التشجيعات في المذاكرة التي سوف تكون بيناتنا في الأسابيع المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السابع "تأهيل البنية التحتية للنقل في أفق تنظيم المونديال 2030".

تفضل السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الوزير، عن تأهيل البنية التحتية للنقل في أفق تنظيم مونديال 2030 نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للجواب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ومن خلالك، أريد أن أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار على وضع هذا السؤال المهم، الذي يتعلق بتهييء البنية التحتية للنقل في أفق تنظيم مونديال 2030.

تابعنا جميعا تدشين الأسبوع الماضي من طرف جلالة الملك نصره الله وأيده انطلاق الخط السريع ما بين القنيطرة ومراكش، اللي من طبيعة الحال سوف يلعب دور كبير واللي كيجي في إطار تنزيل السياسة المولوية السامية لتشجيع التنقلات ما بين المدن، وكما قلتها للفريق المحترم ليس فقط لكأس العالم، ولكن ما بعد كأس العالم، لأن كل هاذ التجهيزات غتبقى كرأسمال للمملكة اللي غتجي من موراها استثمارات أخرى للاستثمار في تقليل زمن التنقل ديال المواطن.

- طنجة – الرباط: غتولي في ساعة؛
- طنجة - الدار البيضاء: في ساعة و40 دقيقة؛
- الرباط - مطار محمد الخامس في حلته الجديدة: 35 دقيقة؛
- مطار محمد الخامس - قلب مراكش: 55 دقيقة؛
- مراكش-طنجة: ساعتين و30 دقيقة، عوض 7 ساعات الآن.

إذن كل هاذ الإجراءات وكل هاذ المشاريع تصب في إطار تسهيل هذا التنقل في أفق تنظيم 2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، السي بودس التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

نتفق معكم السيد الوزير بأن بلادنا عرفت خلال هاذ الولاية الحكومية دينامية كبيرة على مستوى تعزيز وتطوير بنية النقل على الصعيد الوطني، خصوصا أننا مقبلون على تنظيم كأس العالم 2030، هاذ الرهان الكروي نريده بالمناسبة أن يتحول إلى فرصة لتطوير البنية التحتية المتعلقة بمنظومة النقل التي تشكل عصب وشريان الاقتصاد الوطني.

سجلنا بكل مسؤولية بأن هناك جهود قصوى تبذل في هذا القطاع من قبل هذه الحكومة والآثار الملموسة لهذه السياسة العمومية بدأت تظهر ملامحها من خلال التغيير الإيجابي الذي تعرفه مطاراتنا ومحطتنا وقطاراتنا

ومختلف وسائل النقل.

وبهذه المناسبة، نهنئكم السيد الوزير وكافة المغاربة على إطلاق صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لمشروع القطار الفائق السرعة نحو مدينة مراكش، وبإطلاق برنامج مهيكل يروم تحديث البنية التحتية السككية.

السيد الوزير،

لا نختلف معكم في تقاسم نفس القناعات بأننا نلمس هذه التحولات الإيجابية والمثمرة للبنية التحتية للنقل في بلادنا، غير أن هذا المجهود الاستثماري الكبير يعرف اختلالات في التوازنات المجالية.

اليوم، على الرغم من هذه الدينامية هناك العديد من العمالات والأقاليم تواكب هذه التحولات، نموذج مدينة تازة التي يبقى مطرها مغلق إلى حدود اليوم ومنذ عدة عقود وخارج هذه التحولات، فكيف يعقل أن لا يتم تشغيله وإدماجه داخل منظومة النقل الجوي، رغم المرافعات والمطالبات المتكررة للساكنة ولمغاربة العالم؟

وبهذه المناسبة، نذكركم، السيد الوزير بأن 10.000 من أفراد الجالية المغربية المنحدرة من إقليم تازة قد وقعت في وقت سابق عريضة مطلبية وجهت للسيد رئيس الحكومة من أجل تشغيل مطار تازة على الأقل في موسم الصيف، الذي يشهد توافد آلاف من أبناء الجالية المنحدرين من إقليم تازة والأقاليم المجاورة.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، بالتفاتة خاصة لهذا الإقليم المجاهد، من خلال إعادة تشغيل مطاره المغلق، والأكيد بأن تشغيله سيحدث ظفرة نوعية بالمنطقة، وسيفتحه أمام حركة الملاحة الجوية.

كما ندعوكم أيضا إلى تطوير النقل السككي من خلال الإسراع في تمديد خط (TGV[1]) الرباط وجدة، والذي سيعزز من جاذبية المنطقة، التي بدون شك تشكل عاملا محفزا لتنشيط الدورة الاقتصادية وجلب تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال انفتاحه على ميناء الناظور غرب المتوسط، والذي يفرض إحداث مناطق صناعية ولوجيستيكية بالإقليم والأقاليم المجاورة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت للرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تازة عزيزة على جلالة الملك وعزيزة على الحكومة من طبيعة الحال.

برامج كبيرة تنتظر تازة، من طبيعة الحال المحطة ديال القطار اللي كانت محط اجتماع ديال السيد رئيس بلدية تازة مع المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، والتي سوف ترى النور في الأيام المقبلة، وكذلك سوف نخص هذا الخط الذي يربط ما بين فاس ووجدة، كما كان في تدخل السيد المستشار المحترم.

عموما استعداد، كما جاء في سؤالكم، لـ 2030 يسير بوتيرة عادية وممتازة جدا:

- الطائرات التي سوف تنتقل من 50 طائرة إلى 100 طائرة، سوف تسلم في الوقت؛
- بناء المطارات لتنتقل من 40 مليون إلى 80 مليون، تسير بخطة مدققة، وإن شاء الله، سوف تسلم في الوقت؛
- إضافة إلى الخط السككي.

كأس العالم كهدف، اللي بغيت نقول لكم، السادة المستشارين المحترمين، وردا على بعض الأقاويل اللي تيتكلمو على حكومة المونديال، راكم أنتوما هوما البرلمان دالمونديال، لأنه أنتوما اللي شرعتو للمونديال وتتشوفو المشاريع دالمونديال، ماشي اللي غادي يجيو من ورائكم، اللي غادي يجيو غادي يجيو يتفرجو، ولكن أنتوما اللي غادي تكونو شاركتو وساهمتو في هاذ المونديال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حول السياسة العمومية للأسرة، والتي تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول موضوعه السياسة العمومية في مجال الأسرة.

الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

شكرا السيد الرئيس.

عن جوهر السياسات الحكومية الموجهة للأسرة، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

[1] **T**rain à **G**rande **V**itesse.

السؤال الثاني "السياسة العمومية للأسرة".
الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:
السيدة الوزيرة المحترمة،
عن السياسة العمومية الموجهة للأسرة، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيدة المستشارة.
السؤال الثالث موضوعه "العناوين الكبرى للسياسة الأسرية."
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:
شكرا السيد الرئيس.
عن العناوين الكبرى القابلة للتنفيذ في السياسة الأسرية، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد المستشار.
السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة، يمكن لكم تقديم الجواب من المنصة إيلا بغيتو.

السيدة نعيمة ابن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:
بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيدة والسادة المستشارين على طرح هذا السؤال.
إذن هو يتعلق بالسياسة العمومية الأسرية.
تحظى الأسرة بالأولوية ضمن الإصلاحات المهيكلة التي تقوم بها الحكومة المغربية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، حيث أكدت مختلف توجيهات وخطب صاحب الجلالة على محورية الأسرة في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي وفي إرساء الدولة الاجتماعية وتحسين الاستهداف وتعزيز التماسك الأسري الذي يعد من روافع الوقاية من المخاطر الاجتماعية.
فقد اعتبر جلالة الملك الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع حسب الدستور، يقول جلالة الملك: **"لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها، فالمجتمع لن يكون صالحا إلا بصلاحها وتوازنها، وإذا تفككت الأسرة فقد المجتمع البوصلة".**
من هنا، فإن الاستثمار في الأسرة هو استثمار ناجع في مجتمع مستدام ومتماسك وصامد، خاصة أمام ما نشهده من التغيرات الحالية، ديمغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وقيميا، والتي أفرزت تحديات جديدة لا يمكن مواجهتها دون فضاء أسري داعم للحقوق وضامن لحماية جميع أفراد الأسرة وملبي لاحتياجاتهم المتنوعة، ومساهم بالتالي في الحد من مختلف أشكال العنف والتمييز، وما ينتجه من مظاهر اجتماعية ومن مساس بحقوق الأفراد وقدرتهم على المشاركة المواطنة في تدبير الشأنين العام والخاص.
وبالإضافة إلى ذلك أبانت، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى أن الأسر المغربية تعرف ارتفاعا في معدل النمو السنوي المتوسط والذي بلغ قدره 2.4%، كما انخفض متوسط حجم الأسر بحيث انتقل من 4.6 فرد سنة 2014 إلى 3.9 سنة 2024.
ومن المتوقع أيضا أن يعرف المغرب تزايدا لشيخوخة الساكنة إلى ثلاثة أضعاف وتراجعا على مستوى عدد الأطفال.
من أبرز التحولات السوسيو-ديمغرافية أيضا ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها النساء، حيث انتقلت من 16.2% إلى 19.2%، ونسبة الأسر التي ترأسها نساء أيضا.
أمام كل هذه المعطيات، وانخراطا من الحكومة في المنظومة الإصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة الملك حفظه الله لفائدة الأسر، بادرت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إلى إعداد مشروع سياسة أسرية اجتماعية من أجل أسرة متماسكة صامدة مؤهلة ومنتجة في ظل بيئة دامجة وداعمة للحقوق ومبنية على ترسيخ منظومة القيم داخل الأسر، وإرساء آلية لترسيخ قيم الحوار والتعاون والوساطة واقتراح تصور لمواكبة المقبلين على الزواج وخلق بدائل تدعم الرعاية الأسرية والمؤسساتية، وتخفف من عبئها على الأسر والنساء.
إلى جانب الحرص على تعزيز الحماية القانونية للأسر في مختلف وضعياتهم وخصوصياتهم، بما في ذلك تنويع أشكال العمل والمرونة وغيرها، توخيا لتحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والحياة المهنية.
كما تهدف السياسة الأسرية إلى توفير إطار ملائم لتحقيق التقائية ونجاعة وفعالية مختلف مبادرات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني الرامية إلى النهوض بالأسرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والقيمي والقانوني وغيره، وتعزيز أثر الأوراش الاجتماعية، خصوصا ورش الحماية الاجتماعية وتحسين استهداف الأسر وإطلاق ديناميات جديدة للأسر المنتجة والمقاولة ومواكبة الأسر المستفيدة من الدعم في عملية "تمكين."
وتستحضر هذه السياسة البعد الفردي الذي يراعي خصوصيات ومتطلبات كل فئات الأسرة من أطفال وشباب ونساء ورجال ومسنين وأشخاص في وضعية إعاقة، وأيضا البعد المؤسسي للأسرة كمؤسسة أساسية لتماسك المجتمع، وتواجه عددا من التحديات من ضمنها، التحديات المرتبطة بالرعاية بشكل عام وبالتنشئة الاجتماعية وبالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
ترتكز السياسة الأسرية الاجتماعية على عدد من المبادئ التوجيهية،

انطلاقا من المبادئ الدستورية ومبادئ الشمولية والاستدامة والمشاركة والمساواة وعدم التمييز والعدل والمصلحة الفضلى للطفل.

أما بالنسبة للرؤية الإستراتيجية للسياسة الأسرية الاجتماعية، فهي أسرة متماسكة، صامدة، مؤهلة ومنتجة في ظل بيئة دامجة وداعمة للحقوق ومبنية على التربية على القيم.

وبالنسبة للتوجهات الإستراتيجية للسياسة الأسرية الاجتماعية، فهي التوجه الإستراتيجي المتعلق بتعزيز صمود الأسر والتماسك الأسري والتربية على القيم، وتهدف إجراءاته إلى تحقيق النتائج التالية:

- ✓ أسر أكثر صمودا، أسر متماسكة في ظل بيئة تمكينية، بيئة أسرية فاعلة في التربية على القيم والتضامن بين الأجيال؛
- ✓ التوجه الثاني: هو تطوير الرعاية الأسرية والتكفل بالغير والنهوض باقتصاد الرعاية، ويشمل:
  - هيكلة ومعيرة وإتاحة خدمات الرعاية في كل مجال ترابي؛
  - التوفر على مهنيين مؤهلين في مجال الرعاية؛
  - التوفر على إطار مؤسساتي محفز للاستثمار في اقتصاد الرعاية.
- ✓ التوجه الثالث: هو تعزيز حماية الأسر وحماية حقوق الأفراد:

وتركز تدخلات هذا التوجه على:

  - ضمان حماية قانونية أكثر ملائمة لقضايا الأسرة؛
  - تعزيز حقوق الأسر في وضعيات خاصة؛
  - إلمام مكونات الأسرة بحقوقها وواجباتها في الإطار الأسري.
- ✓ التوجه الإستراتيجي الرابع: هو تطوير الإطار المؤسساتي والحكامة ورصد المعرفة المجتمعية، وتهدف إجراءاته إلى وضع منظومة للتنسيق والتتبع وتقييم السياسة الأسرية الاجتماعية ببعديها الوطني والجهوي وتطوير المعرفة والرصد حول قضايا الأسرة ووضع إجراءات وتدابير تهدف لتحقيق استدامة أثر السياسة الأسرية.

وسيساهم مشروع هذه السياسة في تحقيق تحولات مهمة أبرزها:

- ✓ المساهمة في تحسين الوضعية السوسيو-اقتصادية للأسر؛
- ✓ تكريس مفهوم الأسر المنتجة والمقاولة والرفع من مردوديتها؛
- ✓ تقليص نسب الطلاق والعنف الأسري والاستغلال؛
- ✓ تقوية التضامن بين الأجيال والرابط الاجتماعي؛
- ✓ توفير شروط التكفل الأسري بالغير وبدائل الرعاية المؤسساتية للأفراد؛
- ✓ الرقي بالتعاقد الاجتماعي لجعله تعاقدا مبنيا على المهنية وتحويل المبادرات المتفرقة إلى عمل اجتماعي، عقلاني ومنظم؛
- ✓ ثم تحرير وقت النساء والرفع من معدل نشاطهن الاقتصادي؛
- ✓ وتوفير منظومة قانونية داعمة للأسرة تضمن الحماية ومشاركة الأسر وصيانة حقوق أفرادها؛
- ✓ تعزيز مؤسسة الزواج ودعم استقرار مؤشر الخصوبة عند عتبة تجديد الأجيال على الأقل؛
- ✓ تمكين الأسر المغربية من استثمار التكنولوجيات الحديثة ومواجهة مخاطرها؛
- ✓ إرساء ممارسات أسرية صديقة للبيئة تستجيب لتحديات التغيرات المناخية والأزمات والتنمية المستدامة وضمان الترسيخ المؤسساتي لبعد الأسرة في التخطيط والميزانية والاستهداف والرصد والتقييم محليا وجهويا ووطنيا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

للتعقيب، الفريق الحركي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

عندما نبحث في مجال اختصاصكم في هذا الموضوع، نجد مقتضيات المادة الأولى من المرسوم المنظم لاختصاصات وزارتكم التي أسندت إليكم مهمة إعداد استراتيجية الحكومة في هذا الموضوع، كما أسندت إليكم مهمة إعداد الدراسات المتعلقة بالأسرة.

كما نجد مقتضيات المادة السابعة من المرسوم، التي نظمت مديرية الأسرة والطفل وأسندت إليها إعداد الدراسات وبرامج العمل المتعلقة بالأسرة.

ولكن، عندما نتلمس الواقع لا نجد تطبيقا لهذه الأهداف، حيث لا دراسات أنجزت على الأقل حسب علمنا، ولا برامج عمل تم الإعلان عليها، كما أن اختصاصات الوزارة في موضوع الأسرة لم يتم أجرأتها على مستوى الواقع وأصبح البارز هو الغياب الكلي للحكومة عن مجال حماية الأسرة، هذه الحماية التي تتطلب وضع مقتضيات لتدعيم التماسك الأسري والحفاظ على الأبعاد القيمية التي تحافظ على الرصيد القيمي للمجتمع المغربي.

اليوم، السيدة الوزيرة، أصبح عاديا أن نرى المرأة المغربية رفقة أبنائها تفترش الأرض للتسول، أصبح عاديا أن نرى المرأة المغربية مع أبنائها تبيع المناديل في إشارات المرور.

أصبح عاديا أن نرى الأسرة المغربية في مظاهر مخجلة في العالم الافتراضي.

لذلك، أسائلكم السيدة الوزيرة:

- أين هي مراكز الوساطة الأسرية التي تحدثتم عنها في برنامجكم الحكومي؟
- ماذا فعلت وما هي النتائج التي توصلت إليها؟
- أين هي أوراش الوالدية الإيجابية التي خصصتم لها ميزانية من أجل

تحقيق التماسك الأسري؟

- لماذا، السيدة الوزيرة، لم تقوموا وأنتم جزء من الحكومة التي تحتكر التشريع بخلاف المبدأ الدستوري، لم تقوموا بوضع إطارا للأسرة، استنادا لمقتضيات المادة "71" من الدستور؟
- أين أنتم، السيدة الوزيرة من تعليمات جلالة الملك الذي كلفكم وكلف أعضاء الحكومة بالتواصل مع المواطن المغربي من أجل شرح مدونة الأسرة؟

انعدام هذا التواصل، السيدة الوزيرة، ترتب عنه مسائل خطيرة، ترتب عنه وجود مدونتين:

مدونة سوف تعرض أو لا زالت في طور الإنجاز، ومدونة صادق عليها الشارع المغربي، وأدت إلى عزوف الشباب عن الزواج في ظل وضعية سيئة نبه إليها الإحصاء الأخير المتعلق بنسبة الخصوبة.

الأسرة، السيدة الوزيرة، إذا كانت الخلية الأساسية للمجتمع، كما نص عليها الدستور، فنحن في فريقنا الحركي متأكدون أنها لا يمكن أن نحصرها في اختصاص وزارة معينة.

الأسرة، السيدة الوزيرة، يجب أن تكون موضوع سياسة عمومية، ألا تكون رهينة بزمن حكومي معين، أن تكون موضوع مقاربة إستراتيجية كما هو الأمر بالنسبة لقطاعات أخرى كالصحة والتعليم.

الأسرة، السيدة الوزيرة، ليست أهم شيء إنها كل شيء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، كلنا يعي المكانة اللي يوليها جلالة الملك الله ينصرو لهاذ الأسرة المغربية اللي كيعتبرها خلية أساسية للمجتمع المغربي، وما تحظى به كذلك من قيمة اعتبارية لدى المغاربة، وهو ما جسده دستور المملكة، خاصة الفصل 32 من الدستور اللي كيأكد على كون الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع، والدستور كيلزم الدولة المغربية بالعمل على ضمان الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة بمقتضى القانون بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها، كما يلزمها بالسعي لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي كذلك والمعنوي لجميع الأطفال، يعني لأفراد هاذ الأسرة بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

رغم هاذ الاهتمام الكبير اللي كتحظى به مدونة الأسرة في النقاش العمومي في هذا النص القانوني الذي اليوم ننتظره على أحر من الجمر لينزل إلى المجتمع لا يكفي لوحده لمعالجة الإشكالات اللي كتعترض الأسرة المغربية، واللي كشف الإحصاء العام الأخير بعضها، حيث تباطؤ نمو المغاربة تقلصت الولادات، تزايدت المشاكل المرتبطة بالعزوف عن الزواج، انحلال الأسرة، ارتفاع معدل الشيخوخة، كذلك ارتفاع نسب الأسر المعيلة من قبل النساء.

فإصلاح مدونة الأسرة سيساهم من دون شك في تحسين التأطير الشرعي والقانوني للعلاقات بين أطراف الأسرة، غير أن هذا القانون يجب أن يكون جزءا من سياسة عمومية شاملة مستدامة موجهة للأسرة المغربية تتوجه لمعالجة المشاكل التي تهدد التماسك الاجتماعي لبلادنا.

السيدة الوزيرة،

نحن اليوم في حاجة ماسة إلى سياسة عمومية متكاملة منسجمة مستدامة تعمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية في مجال الأسرة، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع ورافعة فعالة لتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع وللتنمية بشكل عام.

كما يقتضي الأمر، السيدة الوزيرة، ضمان التقاء هاذ السياسة مع باقي السياسات الإصلاحية اللي كتقودها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله لفائدة الأسرة المغربية.

ندعوكم في هاذ الصدد، إلى استحضار حاجيات الأسر وتحديد الأولويات، استيعاب التحولات اللي كتعرفها الأسرة المغربية، خاصة ما كشفه الإحصاء، كما أقول لسنة 2024 من معطيات مرتبطة بالخصوبة، الشيخوخة، تجدد الأجيال، الطلاق، سن الزواج، التفكك، والأطفال بدون أسر، وغيرها من الظواهر الأخرى السلبية التي لحقت أسرنا والمجتمع المغربي.

كما ندعوكم إلى التدخل المتوازن على مستوى القيم التي تمثلها الأسرة المغربية وعلى مستوى الأبعاد السوسيو اقتصادية للأسرة، ذلك أنه من شروط نجاح السياسة العمومية للأسرة قدرتها على تقديم حلول مندمجة، تجمع الأبعاد القيمية والاجتماعية والاقتصادية.

هي مناسبة كنأكدو من داخل هاذ المجلس الموقر وباسم فريقنا العتيد بأن السياسة الخاصة بالأسرة، هي سياسة عمومية تتداخل فيها كل القطاعات الحكومية، مما يفرض عليكم السعي لتحقيق الالتقائية في البرامج والمشاريع المختلفة لضمان تحقيق الغايات الأساسية التي رسمها الدستور في انتظار تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ليساهم في تتبع وضعية الأسرة والطفولة وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وفقا للدستور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد المستشار المحترم تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

في البداية، اسمحوا لي باش ننوه بالمجهودات القيمة اللي تتبذلها الوزارة ديالكم من أجل النهوض بالأسرة المغربية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

فأولا إن موضوع السياسة الأسرية التي نتناول اليوم يندرج ضمن دينامية وطنية كبرى أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خاصة حين دعا حفظه الله إلى مراجعة مدونة الأسرة بما يلائم تطورات المجتمع المغربي ويكرس مبادئ العدل والإنصاف والمساواة المسؤولة، في إطار احترام ثوابتنا الدينية والدستورية.

وهو التوجه الذي تأكد من خلال بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 23 دجنبر 2024، حيث أعلن جلالة الملك توصله بمقترحات اللجنة الاستشارية لإصلاح مدونة الأسرة في رسالة قوية تؤكد الحرص الملكي السامي على أن يتم هذا الإصلاح وفق رؤية متبصرة تضع مصلحة الأسرة المغربية في صلب الاهتمام، وتصون كرامة جميع مكوناتها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا شك أن وزارتكم تضطلع بدور محوري في دعم هذا الورش، ليس فقط على المستوى القانوني، بل عبر إعادة بناء سياسة أسرية متكاملة شمولية، ونحن نتابع بإيجابية الجهود المبذولة في هذا الإطار، سواء من خلال تفعيل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالأسرة أو عبر برامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة، وتعزيز الوساطة الأسرية والدعم النفسي والاجتماعي.

غير أن التحديات القائمة تفرض اليوم المضي قدما نحو سياسة أسرية أكثر التزاما، تقوم على الانتقال من منطق التدخلات الظرفية إلى بناء منظومة وقائية داعمة للأسرة في جميع مراحل حياتها، وتطوير خدمات الوساطة الأسرية ومأسستها ضمن شبكات دعم قريبة من المواطنين، مع ضمان عدالة مجالية حقيقية في توفير الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالأسرة في إطار تعزيز الشراكات مع الفاعلين الترابيين والمجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن مراجعة مدونة الأسرة، كما وجه بذلك صاحب الجلالة، لا يجب أن تظل مقتصرة على تحيين النصوص، بل ينبغي أن تتكامل مع تطوير السياسات الاجتماعية الكفيلة بترسيخ التماسك الأسري، وحماية حقوق المرأة والطفل وتحقيق التوازن داخل المجتمع المغربي المعاصر، المرحلة الراهنة تفتح أمام وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وفقا لإستراتيجية لبناء سياسة أسرية وطنية متقدمة، تتسم بالاندماج والتفاعل مع حاجيات المواطنين وتحقيق الأثر الاجتماعي المرجو، وسيكون من المفيد تعزيز الحوار المؤسساتي والمجتمعي حول هذه التوجهات قصد دعمها بالرؤية والمقترح والانخراط التشاركي الشامل.

وختاما، نعبر عن دعمنا الكامل لكل مبادرة من شأنها تعزيز هذه الدينامية، ونؤكد استعدادنا كبرلمانيين لمواكبة هذا الورش الوطني الهام بالتشريع والمراقبة والتقييم البناء، تحقيقا للرؤية الملكية السامية وخدمة للأسرة المغربية باعتبارها عماد وقدوة المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، فيما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

بالنسبة.. بغيت غير ربما بعض المرات تيكونو غير مشكل ديال المعلومات ما تتوصلكومش، السيد المستشار المحترم.

هاذيك الأسئلة اللي طرحتو جميع الأنشطة اللي اسألتو عليها راها موجودة وغادي نعطيكم بعض الأمثلة، مثلا عندنا 55 فضاء للأسرة تم إحداثه سنة 2024، عندنا 49 حضانة اجتماعية، عندنا دعم مبادرات المجتمع المدني بمبلغ 57 مليون درهم، عندنا برامج تكوينية في مجال التربية الوالدية، عندنا الوساطة الأسرية، يعني كاينة برامج مع الأسف ما وصلاتش لكم المعلومات، يمكن ما تتبعوش الأنشطة دالوزارة ديالنا.

متفقة معكم على أنه احنا فحاجة لسياسة وطنية، ولذلك ارتأينا أنه الوزارة تقوم بواحد السياسة الوطنية لأول مرة، وبحال اللي قولتو كاملين عندها بعد استراتيجي لأن غادي نعملو سياسة وطنية 2025-2035، وغادي يكونو من بعد إن شاء الله مخططات عمل على السنوات المقبلة، كذلك عندنا برنامج فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الرابع "أوضاع الموارد البشرية العاملة في مؤسسة التعاون الوطني".

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن أوضاع الموارد البشرية العاملة في مؤسسات التعاون الوطني، نسائلكم

السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة للإجابة.

شكرا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة والفريق المحترم على طرح هذا السؤال.

لأنه غادي يتيج لنا الفرصة باش نلقيو الضوء على وضعية الموارد البشرية العاملة بمؤسسة التعاون الوطني، هاذ الموارد البشرية اللي احضاو بشرف أنهم تسماو من طرف المغفور له الحسن الثاني رحمه الله بجنود الخفاء، وطبعا هاذ التسمية تدل على الاعتراف ديال المؤسسة الملكية بشكل عام لجلالة الملك بواحد الدور اللي تيقومو به على المستوى الاجتماعي، لأنهم عندهم احتكاك بالآفات الاجتماعية، كيواجهو تحديات ديال الطبيعة، كيواكبو المجتمع في وضعية هشاشة، شفنا الأداء ديالهم فالأزمة الصحية ديال كورونا، شفنا الأداء ديالهم في الكوارث الطبيعية وخصوصا فأزمة الحوز، تنشوفوهم فليالي الشتاء كيفاش تيخرجو باش تيوصلو للساكنة المغربية.

إذن بالرجوع إلى سؤالكم، السيدة المستشارة المحترمة، كنود أنني نتقاسم معكم بعض المعلومات حول مستخدمي التعاون الوطني، تيبلغ مجموعهم 2626 مستخدما ومستخدمة، وهو في الحقيقة عدد غير كافي بالنظر لتزايد عدد المراكز والبرامج، وبالنظر كذلك لكون مؤسسة التعاون الوطني ما تتقومش غير بالمهام اللي عندها، ولكن تتقوم كذلك بالمهام دالوزارة، لأن الوزارة ما عندهاش مندوبيات إقليمية ولا مديريات جهوية.

تمت تسوية ترقية 1154 مستخدما في الرتبة سنة 2024، وتمت استفادة جميع مستخدمي المؤسسة من المكافأة السنوية كتعويض عن المردودية.

كذلك هناك دعم مالي سنوي، تيرتفع سنويا بـ 2 مليون درهم باش يمكن لنا ندعمو جمعية الأعمال الاجتماعية، اللي تتقوم بعدد من الخدمات المهمة جدا لتخفيف العبء على الموظف المستخدم في مؤسسة التعاون الوطني، وطبعا الموظفين ديال التعاون الوطني موجودين فتراب المملكة كامل، يعني تيوصلو للساكنة الهشة فين ماكانت، وبالتالي فالوجود ديالهم هو مهم وتيخفف العبء على المواطنين والمواطنات.

طبعا هاذ المجهودات المبذولة والإنجازات المحققة على مستوى النهوض بأوضاع الموارد البشرية، هي ما تتوصلش للطموح ديالنا، لذلك فالحكومة تتسهر حاليا على إخراج النظام الأساسي الجديد إلى حيز الوجود، بعدما تمت المصادقة عليه خلال انعقاد المجلس الإداري للمؤسسة برسم سنة 2024.

وتنعتقدو بأنه أقل ما يمكن أن نقوم به، اعترافا بمجهودات جنود خفاء التعاون الوطني، هو أننا يعني نحظاو في هاذ الحكومة يعني أننا نوصلو بالنظام الأساسي إلى الوجود.

لابد ما نقولو بأن مؤسسة التعاون الوطني هي مؤسسة عتيدة وكتطور الأشغال ديالها، ولذلك المسألة ديال النظام الأساسي هي عندنا مسألة مركزية، وفهذا الصدد تنشكر جميع الفرقاء الاجتماعيين، لأنهم تيواكبو الوزارة من أجل تحسين وضعية الموارد البشرية بالوزارة بشكل عام وبمؤسسة التعاون الوطني بشكل خاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة للتعقيب، تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

نعبر عن تقديرنا الكبير لما تبذلونه، السيدة الوزيرة، على رأس وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، منذ توليكم هذه المسؤولية، من جهود جبارة عبر مختلف الإجراءات والتدابير والاقتراحات العملية، التي نعتبرها في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مدخلا أساسيا للنهوض بمؤسسة التعاون الوطني نحو آفاق جديدة، تساهم في تعزيز تموقع هذه المؤسسة كفاعل وطني في القطب الاجتماعي، من أجل ترسيخ جيل جديد من الخدمات الاجتماعية، انسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما نؤكد على أهمية الأدوار الطلائعية التي يلعبها التعاون الوطني وعلى طبيعة الخدمات الاجتماعية الإنسانية التي تقدمها هذه المؤسسة العريقة منذ الاستقلال، مما مكنها من بناء قدرات متمكنة واكتساب خبرة طويلة تمتد لأكثر من 60 سنة في المجالات الاجتماعية.

السيدة الوزيرة،

لا شك أن مؤسسة التعاون الوطني عرفت تحولات نوعية، تمثلت في ملاءمة أنشطتها وتدخلاتها مع التغيرات التي يشهدها محيطها المؤسساتي والتطورات التي يعرفها المجتمع المغربي، وهو ما يتطلب إمداد هذه المؤسسة بالإمكانيات الضرورية لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه.

في هذا الإطار، فإن أهم المداخل الأساسية للنهوض بهذه المؤسسة والرفع من أدائها لتلعب دورا محوريا في الأوراش الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، والتي لا شك أنكم تتوفرون على وعي كاف بأهميتها، هو الرأس المال البشري، باعتباره أساس تنزيل أية إستراتيجية ومسألة جوهرية، يجب إعطاؤها ما تستحقه من اهتمام وتقدير.

إن مسألة إيلاء شغيلة التعاون الوطني ما تستحقه من عناية وتقدير، لما يقدمونه من خدمات انسانية واجتماعية جليلة، تقتضي الاهتمام بها وتحسين أوضاعها وتحفيزها، بما يضمن مساهمتها الفعالة والناجعة في إنجاح تنزيل مختلف البرامج الاجتماعية، وخاصة تعديل النظام الأساسي الخاص بمستخدمي هذه المؤسسة.

لذلك، ندعو إلى الإسراع في إخراج نظام أساسي جديد لمستخدمي مؤسسة التعاون الوطني في أقرب الآجال، إسوة ببعض القطاعات الأخرى، نظام محفز ومنصف يساهم في تحسين أوضاعهم المادية والمهنية، وفي تعزيز تموقع هذه المؤسسة في إستراتيجية القطب الاجتماعي كفاعل أساسي في الرعاية والمساعدة الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية وموضوعه "معاناة المصابين بالأمراض النفسية والعقلية".

الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا، السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم اليوم، الوضع المقلق، المسجل في تنامي يعني ظاهرة الأمراض النفسية والعصبية فبلادنا، هاذ التنامي مع كامل الأسف، يقابله انعدام شروط الولوج لمختلف الفئات اللي كتعاني من اختلالات نفسية للعلاج فالمؤسسات الصحية العمومية.

أيضا، نسجل في هذا الباب، حجم الخصاص المهول اللي كيعاني منه القطاع الصحي فهاذ المستوى.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لمعالجة أوضاع المواطنين الذين يعانون من الأمراض النفسية والعقلية ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة.

شكرا.

السيد أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف الصحة النفسية اليوم مكانة مركزية في المنظومة الصحية الحديثة، باعتبارها عاملا أساسيا لضمان جودة حياة المواطنات والمواطنين، وتحقيق التوازن المجتمعي، وفي هذا الإطار، انخرطت الوزارة في تعزيز العرض الصحي المتخصص في هذا المجال، رغم التحديات المرتبطة بقلة الموارد البشرية المختصة وتوزيعها المجالي غير المتكافئ.

وبالنسبة لتعزيز الموارد البشرية المختصة، بلغ عدد الأطر المختصة في مجال الصحة النفسية والعقلية إلى حدود سنة 2025، ما مجموعه 3230 ممنيا صحيا موزعين كالتالي:

- 319 طبيبا متخصصا في الطب النفسي في القطاع العام و274 طبيبا بالقطاع الخاص؛
- 62 طبيبا متخصصا في الطب النفسي للأطفال بالقطاع العام و14 بالقطاع الخاص؛
- و1700 ممرضا متخصصا في الصحة العقلية بالقطاع العام.

وفي إطار سد الخصاص، تم تخصيص 123 منصبا ماليا خلال سنتي 2024-2025 لفائدة هذا القطاع منها:

- 34 طبيبا مختصا في الطب النفسي، يعني في 2025؛
- 89 ممرضا متخصصا في الصحة العقلية في 2024.

وتعمل الوزارة على تعزيز التكوين في مجال الصحة برفع عدد المقاعد البيداغوجية بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، وكذلك التنسيق مع قطاع التعليم العالي لتفعيل لجان التكوين التطبيقي الجهوي حسب المرسوم رقم 2.24.646.

وأخيرا، تفعيل الاتفاقية الإطار الموقعة سنة 2022، لتكثيف عرض التكوين والبحث العلمي في هذا المجال بحلول 2030.

وفيما يخص تعزيز العرض الصحي والخدمات الموجهة للصحة النفسية والعقلية، تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، في إطار مخطط استراتيجي وطني متعدد القطاعات للصحة العقلية 2030، على تعزيز العرض الصحي عبر عدة محاور عملية، تهدف إلى:

- تقريب الخدمات وتحسين جودتها ويتجلى ذلك في تعميم مصالح الصحة النفسية والعقلية المندمجة في المستشفيات العامة بكافة الأقاليم والعمالات؛
- تطوير وحدات الاستشارات الخارجية للطب النفسي في الأقاليم التي تفتقر إليها؛
- إنشاء فرق لتدبير الأزمات النفسية الاجتماعية بهدف التكفل بالحالات المستعجلة؛
- تعزيز خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والعقلية.

وعلى صعيد آخر، تواكب الوزارة إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالصحة النفسية، عبر مراجعة الإطار القانوني للصحة العقلية لملاءمته مع المعايير الدولية، ووضع بروتوكولات علاجية للاضطرابات ذات الأولوية كالانفصام، الاكتئاب والسلوكيات الانتحارية، وغيرها.

وأخيرا، سأشرف خلال الأسبوع المقبل على مجموعة من الاجتماعات التقنية بالوزارة، ستشكل انطلاقا لإعداد برنامج وطني حول الصحة النفسية والعقلية في مختلف أبعادها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

انا غادي نبدا فالتعقيب من حيث انتهيت، وننتظر ما ستفرزه هاذ الاجتماعات اللي أعلنتو عليها، لكن بالتأكيد الوضع وضع سيء اليوم، اليوم أكثر من 48% من المواطنين المغاربة يعانون من اختلالات نفسية.

كاين إشكال ثقافي، السيد الوزير، عند المغاربة في الولوج للصحة النفسية، وكاين إشكالات تقنية وعملية، بعدا خاص حملة توعوية باش المواطنين المغاربة يوعاو بالأهمية ديال الولوج للصحة النفسية، واحد.

جوج، خص توفير الإمكانيات.

اليوم، السيد الوزير، هاذ المراكز ديال الصحة النفسية في الأقاليم راه ولات عبء حقيقي لا على المندوبيات ديال الصحة في تدبيرها وتوفير الإمكانيات ولا حتى على السلطات الإقليمية.

نعطيك مثال، أنا في الإقليم ديال الشاون كاين مركز ديال العلاج النفسي، راه واحد المجهود كبير اللي تتبذلو السلطات الإقليمية لضمان استمرارو وغياب الأطر الطبية المتخصصة وضعف الإمكانيات اللي تيأدي أنه هاذ الناس اللي تيجيو لهاذ المراكز تيدوزو فيها أسبوع جوجو تيمشيو بحالهم، الشيء اللي كيفرز التواجد دهاذ الناس فالمجتمع تيفرز خطورة كبيرة.

وتبعتو، السيد الوزير، ما حدث فابن أحمد ومرشح أنه يحدث في عدد من المناطق اليوم في المغرب.

أيضا، ملي تتحدثو على القطاع الخاص، القطاع الخاص إمكانياتو محدودة جدا فهاذ الباب، كاين عمل جدي وعمل كبير ومتميز تتقوم به المؤسسة ديال محمد السادس لعلوم الصحة، لكن التكلفة ديالو، تكلفة باهظة وباهظة جدا، لا يقوى المواطن المغربي خاصة من ذوي الدخل المحدود على تحملها.

ولذلك أعتقد، السيد الوزير، أنه لابد لمصالح وزارة الصحة أن تضع في صلب اهتماماتها الصحة النفسية ديال المغاربة وتوفر لها الإمكانيات الضرورية واللازمة لأنه ما يمكنش وزارة الصحة سدات بويا عمر وحولاتو للمراكز ديال الصحة النفسية على امتداد التراب الوطني في مجموع الأقاليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "تنزيل ورش التغطية الاجتماعية"، فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

عن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد ورش تعميم الحماية الاجتماعية التي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله، تحولا استراتيجيا لبناء الدولة الاجتماعية ويشكل هاذ الورش الملكي رافعة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وضمان كرامة المواطنات والمواطنين.

ومباشرة بعد تنزيل مقتضيات قانون الإطار 09.21 الذي صادقتم عليه بالإجماع، شرعت الحكومة في تنفيذ هاذ الورش في زمن قياسي من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الهيكلية الكبرى، أهمها:

أولا: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية حوالي 88% من الساكنة مع نهاية 2024:

- إصدار 29 مرسوما تطبيقيا يهم المهنيين وأصحاب المهن الحرة وذوي حقوقهم؛
- التحويل التلقائي لأزيد من 11 مليون مستفيد سابق من نظام "راميد" إلى نظام "أمو تضامن"، مما مكنهم من الإستفادة من التغطية الصحية شاملة مع استمرار إعفائهم من الأداء بالقطاع العام.

ثانيا: تحفيز انخراط الفئات المستقلة بتسجيل حوالي 3.8 مليون مؤمن مع ذوي الحقوق لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإطلاق برنامج وطني للتواصل والتحسيس لدعم تحصيل الاشتراكات وضمان الاستفادة الفعلية من التأمين الإجباري عن المرض؛

ثالثا: استكمال الإطار القانوني الداعم للورش عبر إصدار القانون رقم 60.22 المتعلق بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك "أمو الشامل"، وإصدار قانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية لدعم الحماية الاجتماعية عبر إصلاح شامل للعرض الصحي؛

رابعا: إصلاح المنظومة الصحية لمواكبة الحماية الاجتماعية، ويهدف الإصلاح إلى توفير خدمات علاجية ذات جودة عالية لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الصحية العمومية، وتحسين جاذبية المستشفيات العمومية وضمان ديمومة تمويلها عبر موارد التأمين الإجباري عن المرض في إطار المجموعات الصحية الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غير كيف ما تنعرفو كاملين، الورش نتاع الحماية الاجتماعية هو ورش ملكي، اللي أعطى الانطلاقة ديالو صاحب الجلالة نصره الله، في أبريل سنة 2021، وتبناتو الحكومة اللي احنا جزء من الأغلبية ديالها.

السيد الوزير،

ما عندنا شك أن الوزارة ديالكم تتقوم بمجهودات جبارة للتنزيل ديال هاذ الورش على أرض الواقع، إلا أن هاذ الرغبة والإرادة فبعض الأحيان كتصدم مع الجودة ديال المسؤولين الجهويين اللي عندكم في بعض الجهات، ناخذ جهة الشرق كمثال، السيد الوزير.

المشكل كاين في عدم التوازن في التوزيع نتاع الأطباء على الأقاليم، تنلقاو بعض الاختصاصات، السيد الوزير، في إقليم واحد في مستشفى واحد فيه 4 ديال الأطباء وفي أقاليم أخرى ما كاينش، هاذي شهرين في المستشفى الإقليمي ديال تاوريرت توفات واحد السيدة لانعدام طبيب ديال التوليد، وفي الحين تم يعني الإيجاد نتاع الحل وتعيين الطبيب نتاع الولادة بهاذ المستشفى.

اليوم، الإقليم ديال جرسيف مثلا، 4 أشهر بدون طبيب ديال الولادة، واللي تيولدو العيالات هوما القابلات، وكاين في بعض الأحيان، السيد الوزير، راه تيوجهم لدور الولادة اللي برا من المستشفيات، وتيشكل خطر على المواطنين.

هاذ المسؤول مثلا، السيد الوزير، في إطار عدم التوازن ديال توزيع الأطباء على الأقاليم، احنا راه تناديو بالورش نتاع الجهوية المتقدمة، يعني كل جهة خصها تكون قائمة بذاتها، المستشفى تم التفريغ ديالو من مجموعة ديال الاختصاصات، بحال نتاع المسالك البولية، ديال القلب والشرايين، كاين بعض المناصب ديال.. يعني بعض الاختصاصات مهمة بحال الإنعاش، في الأولى في الأشعة، يعني نتاع الراديو ما كاينينش، والمناصب ديالهم راه خصها تفتح، هاذي 4 أشهر ما تفتحاتش.

الجهاز نتاع السكانير، السيد الوزير، ملي جاء ما لقاش اللي يخدمو، (technicien) ما كانش اللي يخدمو، والمشكل الكبير هو أنه ضعف أو انعدام التواصل مع الفاعلين السياسيين من طرف هاذ المسؤولين هاذو، راه المدير الجهوي تم الاستدعاء ديالو للدورة ديال فبراير نتاع المجلس الجماعي، ورفض أنه يحضر.

إيلا ما كانش تواصل مع الفاعلين السياسيين والفاعلين الاجتماعيين راه ما يمكنش يكون واحد التنزيل سليم لهاذ الورش اللي هو كبير، واللي الوزارة ديالكم تتقوم بمجهود كبير، ما عرفتش فبعض الأحيان الانطباع الشخصي ديالي هو أن بعض المسؤولين تيبغيو يبينو باللي راه ما محتاجينش للأطباء في ذيك الجهة، ولكن الوضع راه ماشي هو هذا.

تنطلبو منكم، السيد الوزير، التدخل العاجل في يعني تقييم الوضع في ذيك الجهة، راه كاين خلل وكاين مشاكل كبيرة على مستوى الأقاليم وكاين خصاص مهول في الأطباء، خاصة بعض الاختصاصات اللي هي أساسية، بحال التوليد، بحال الإنعاش، بحال التخدير، بحال الأشعة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الأسئلة الموالية حول "الموارد البشرية" بالقطاع الصحي، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

البداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار حول "الخصاص في الأطر التمريضية".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير المحترم،

البوادي والأحياء الهامشية تتعرف واحد الخصاص في أطر التمريض وفي الوحدات الصحية، كنساءلكم عن هاذ..؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما فريق التجمع الوطني للأحرار للسؤال، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة، السيدة هند الغزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعرف بعض التخصصات الطبية خصاصا كبيرا في الموارد البشرية الطبية والتمريضية ويعمقها غياب عدالة مجالية في توزيعها حيث ترتكز بالمستشفيات الجامعية ومحاور المدن الكبرى.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات والتدابير المتخذة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثالث في إطار وحدة الموضوع حول "محدودية الموارد البشرية الطبية والتمريضية في بعض التخصصات ومعيقات تحقيق العدالة المجالية في توزيعها."

فريق التجمع الوطني للأحرار، دائما تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

نفس السؤال بصيغة أخرى، يتعلق بإشكالات العدالة المجالية في توزيع الموارد البشرية بالقطاع الصحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للإجابة، يمكن تلتحقو بالمنصة.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل توفير الموارد البشرية الصحية وتوزيعها بشكل عادل ومتوازن بين مختلف جهات المملكة تحديا محوريا في مسار إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، لاسيما في ظل الطموحات الكبرى التي حملها ورش تعميم الحماية الاجتماعية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تفعيل برنامج إصلاحي متكامل يرتكز على أربعة محاور رئيسية لمعالجة إشكالية الخصاص وتحقيق العدالة المجالية في توزيع الموارد البشرية:

أولا: تعزيز التكوين الأساسي والمستمر وتكثيف الكفاءات الوطنية، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إصلاح شامل وعميق لمنظومة صحية وطنية:

وقعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تحت إشراف السيد رئيس الحكومة اتفاقية إطار سنة 2022 مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية لتنزيل برنامج طموح لتعزيز كثافة ممهني الصحة في أفق 2030، بغلاف مالي يفوق 3 مليار درهم، ويهدف هذا البرنامج إلى رفع عدد ممهني الصحة من 17.4 ممهني صحة لـ 10.000 نسمة سنة 2022 إلى 45 ممهني صحة لكل 10.000 نسمة بحلول سنة 2030، وفق معايير منظمة الصحة العالمية، بما يضمن بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تم تحقيق تطورات ملموسة على مستوى التكوين، من ضمنها الرفع من الطاقة الاستيعابية للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بنسبة 206% بسلك الإجازة، وصلنا لـ 8360 مقعدا بيداغوجيا لسنة 2024 و353% بسلك الماستر بين سنتي 2020-2024، وصلنا لـ 680 مقعدا بيداغوجيا سنة 2024، مع استهداف بلوغ 11.900 مقعدا بيداغوجيا ابتداء من سنة 2029؛

ثانيا: تعزيز مستوى التأطير عبر مضاعفة عدد الأساتذة الباحثين مع إطلاق برامج للتأهيل وإحداث معاهد جديدة في مختلف جهات المملكة، وفي إطار جهودها المتواصلة لتثمين كفاءات وتعزيز جودة التكوين والبحث العلمي استكملت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية كافة الترتيبات اللازمة لإحداث مراكز الدراسات بسلك الدكتوراه في العلوم التمريضية وتقنيات الصحة، وذلك ابتداء من الموسم الجامعي 2025-2026، وذلك بتنسيق وثيق مع قطاع التعليم العالي في انتظار اعتماد المعاهد المستوفية للمعايير الجاهزية الأكاديمية؛

ثالثا: الرفع من فرص التوظيف والاستجابة للخصاص في الأطر الصحية، إذ حرصت الوزارة منذ سنة 2020 على توزيع المناصب المالية الخاصة بالتوظيفات والانتقالات على المستوى الجهوي بالتنسيق مع المديريات الجهوية للصحة، وفق معايير موضوعية، منها توفير الأطر بالمؤسسات الصحية المغلقة لعدم توفر الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية المرتقب افتتاحها، تعويض المستفيدين من الانتقالات، تعويض المناصب المرتقب شغورها نتيجة الخروج عن العمل، كثافة الأطر الصحية حسب الجهات وإعطاء الأولوية للمناطق القروية من أجل تجويد الخدمات الصحية المقدمة لساكنة العالم القروي.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الوزارة مقاربة شمولية لتعزيز العرض الصحي وتوسيع فرص التوظيف، حيث تم رفع عدد المناصب المالية المخصصة للأطر الصحية من 4000 منصب سنة 2019، حيث تم تخصيص 2406 منصبا لفائدة الممرضين وتقنيي الصحة إلى 6500 مرتقبة سنة 2025، من ضمنها تخصيص 3868 منصبا لفائدة الممرضين وتقنيي الصحة، حيث بلغت النسبة المخصصة لتوظيف الممرضين وتقنيي الصحة 60% من المناصب المالية المفتوحة.

ولتسريع وثيرة سد الخصاص الترابي، تم تعزيز صلاحيات المصالح

اللامركزة للوزارة عبر تفويض تنظيم مباريات التوظيف الجهوية منذ أواخر سنة 2020، مما أتاح مرونة أكبر في تدبير الموارد البشرية، مع مراعاة خصوصيات وحاجيات كل جهة، في أفق تنزيل المجموعات الصحية الترابية؛

رابعا: تحقيق عدالة مجالية في توسيع الموارد البشرية، إذ حرصت الوزارة على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق عدالة مجالية فعلية في توزيع الأطر الصحية، لاسيما عبر دعم الجهات والمناطق التي تعرف خصاصا مهما.

وفي هذا الإطار، تم خلال الفترة 2022-2024 تعيين ما مجموعه 825 طبيبا اختصاصيا، بمختلف جهات المملكة، لتعزيز ولوج المواطنين إلى التخصصات الطبية الأساسية، ومع بداية سنة 2025 تم تعيين 695 طبيبا اختصاصيا إضافيا بشكل فوري لتعزيز العرض الصحي الجهوي.

وتعتزم الوزارة مواصلة هاذ الدينامية، عبر برمجة أزيد من 560 تعيين إضافي لفائدة مختلف الجهات خلال نفس هذه السنة وفي الأشهر المقبلة، حيث تعمل الوزارة بهذه المجهودات الاستثنائية على وضع حد للتأخيرات المتراكمة المتعلقة بالتعيينات، من خلال إطلاق عملية استثنائية لرصد وتدبير رصيد التعيينات المتراكمة لسنتي 2023 و2024 في دفعة واحدة، يعني هاذ الشي اللي قمنا به، ومكنت من إعادة توجيه الموارد البشرية نحو المناطق التي تعرف خصاصا حادا، حيث تم خلال هذه الفترة، يعني 2025، فتح ما مجموعه مثلا 26 منصبا بالحسيمة، 18 بأزيلال، 13 ببوجدور، 17 بتنغير، بالنسبة للأطباء الاختصاصيين؛

رابعا وأخيرا، تعزيز جاذبية العمل في المناطق النائية وتحفيز الموارد البشرية.

ووعيا بالإكراهات المرتبطة بالاشتغال في المناطق القروية والنائية، عملت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تنزيل مجموعة من التدابير التحفيزية، بهدف تحسين جاذبية القطاع وضمان استقرار الأطر الصحية على مستوى الترابي.

وفي هذا الإطار، تم:

- ✓ إحداث الوظيفة الصحية مع اعتماد الأجر المتغير حسب الجهة، بما يراعي خصوصية كل منطقة؛
- ✓ صرف تعويضات إضافية لفائدة العاملين بالمناطق الصعبة والمناطق ذات الخصاص، من أجل تحفيزهم على الاستقرار والاستمرارية المهنية؛
- ✓ توفير بيئة مهنية ملائمة ومشجعة من خلال دعم بنيات العمل وتجهيز المؤسسات الصحية، وذلك في إطار تنزيل المجموعات الصحية الترابية؛
- ✓ وأخيرا، الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار لفائدة جميع مهنيي الصحة، تكريسا لمبدأ تثمين مجهوداتهم اليومية في خدمة صحة المواطنين.

كما عملت الوزارة، واستكمالا للحوار الاجتماعي، على إبرام اتفاقات مع الفرقاء الاجتماعيين في إطار الحوار القطاعي، بهدف تحسين أوضاع العاملين بالقطاع وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص لضمان مسارات مهنية أكثر استقرارا وجاذبية، بما ينعكس إيجابيا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنات والمواطنين.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير المحترم،

في البداية، لابد أن نثمن قراراتكم الإستراتيجية الرامية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى تأهيل الكفاءات الصحية، من خلال إحداث سلك الدكتوراه في علوم التمريض، ومن خلال الزيادة الصافية في الراتب الشهري لأطر التمريض في حدود 500 درهم.

كما نثمن القرارات الجريئة ديالكم، من خلال مفردات الحوار الاجتماعي، يعني، الرامية إلى ترقية وإدماج أطر التمريض والرامية كذلك لتنزيل النظام الأساسي لهيئة الممرضين بالمغرب ولتنظيم التعويضات المتعلقة بالبرامج الصحية من خلال مرسوم وزاري.

السيد الوزير،

الوزارة ديالكم جات ولقات إكراهات بنيوية، احنا تنشجعكم من أجل حلحلة هذه الإكراهات البنيوية، سواء جزئيا أو كليا، ومن هاذ الإكراهات كاين الخصاص الكبير في عدد الممرضين، يعني، في البوادي وفي الأحياء الهامشية، وكاين كذلك الخصاص في الوحدات الصحية في نفس المناطق.

احنا في فريق التجمع الوطني للأحرار عندنا اقتراحات، تنقولو أودي، ولابد من الزيادة في الاستثمارات الصحية بهاذ البوادي، تنطالبو كذلك بفتح مناصب جديدة ومهمة لأطر التمريض بالعالم القروي، تنطالبو كذلك بالمشاركة الفعالة لمجموعة جماعة التعاون أو لشركات التنمية الجهوية في القطاع الصحي بالبوادي، تنطالبو كذلك بمزيد من التغطية للنظام ديال التغطية الصحية، سواء الثابت أو المتنقل أو القوافل الصحية.

لأن، السيد الوزير المحترم، الإحصائيات، كيف ما جات في 2024، العالم القروي تيتكون من 1066 جماعة، فيه حوالي 14 مليون نسمة، لكن فيه فقط 5540 ممرض وممرضة، أي بمعدل 3.95 ممرض لكل 10.000 نسمة، والمعيار الدولي، السيد الوزير، يوصي بـ 60 ممرضة وممرض لكل 10.000 نسمة.

إذن، احنا خلال هاذ (la règle de trois)، احنا عندنا واحد

الخصاص في العالم القروي بما يقدر بـ 77.000 ممرض وممرضة.

نتمناو أنه يتحقق هاذ المطلب.

وشكرا السيد الوزير.

والله ولي التوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للتعقيب دائما فريق التجمع الوطني للأحرار، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

احنا في الفريق التجمعي لابد ما نهنأكم على العمل اللي تتقومو به، وأنتوما كذلك منخرطين بكل مسؤولية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، باش تنزيل الدولة الاجتماعية يكون بشكل سليم ويوصل لجميع المغاربة دون استثناء.

واليوم خصنا نقولها بكل جرأة سياسية، بلادنا تتعيش ثورة حقيقية في المجال الصحي، اليوم كاين تغيير إيجابي فهاذ القطاع اللي مكن من الارتقاء به وتوفير خدمات في المستوى وبأطر طبية عندها كفاءة عالية.

السيد الوزير المحترم،

ما يمكنش ننكرو أن الحكومة دايرة مجهود كبير واستثنائي في توفير الموارد البشرية الكافية في القطاع الصحي، ولكن مازال السيد الوزير، ما وصلناش اللي تنطمحو ليه في مجال العدالة المجالية الصحية، ما زال كاين بعض الاختلالات في توزيع الأطر الطبية والتمريضية، خصوصا فيما يتعلق ببعض التخصصات اللي ما متوفراش في العديد من المجالات الترابية، وعلى وجه الخصوص في المناطق القروية والنائية.

فكلنا عارفين أن 70% من الأطباء تيتمركزو في أربع أو خمس جهات فقط، وهذا تيحرم واحد الشريحة كبيرة من السكان في المناطق النائية من الرعاية الصحية اللازمة، وحتى في المناطق الجنوبية للمملكة، وهذا مثال من عدة أمثلة، المستوصف ديال الزاك فيه نقص كبير في الموارد البشرية وما كاينش فيه مركز لتصفية الدم، والساكنة تضطر أنها تنتقل لكلميم للاستفادة من هاذ الخدمة، وهذا تيشكل عبء مادي كبير على المرضى، بالإضافة لحالتهم الصحية اللي ما تتساعدهومش على تحمل أعباء السفر بصفة مستمرة.

لذلك، السيد الوزير المحترم، احنا عندنا الثقة الكاملة فيكم في أنكم قادرين تعالجو هاذ الأمور باش نضمنو التوازن بين المجالات الترابية ونقصو من المعاناة ديال عدد من الأسر اللي تتكون مضطرة باش تنقل للمدن الكبيرة.

وهاذ الشي بطبيعة الحال غادي يساهم في تقريب الخدمات الطبية من المواطنين، اللي هوما في الأساس صلب الدولة الاجتماعية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

دائما في إطار التعقيب ودائما مع فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي الدحماني، السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

فنفس السياق، السيد الوزير، ونحن في إطار الحديث عن إشكالات العدالة المجالية في توزيع الموارد البشرية بالقطاع الصحي، لا يمكنني أن أفوت هذه الفرصة دون التعبير عن أسفي وحزني عما وقع في مدينة ابن أحمد، إثر تلك الحادثة المجلجلة، التي أعتقد على أن صداها قد وصل إلى عموم التراب الوطني.

وأعتبر أن تلك الفاجعة، هي جرس إنذار قصد التعاطي مع إشكالات الصحة النفسية والعقلية، بما يجب من المسؤولية وما يجب من الجدية والاستباقية، حتى لا تتكرر الفواجع.

نحن نتفق، وأنا أؤكد جميع التدخلات التي تقدم بها زملائي من قبلي، فيما يتعلق بالخوض في كل ما له صلة بإشكالات العدالة المجالية، ومتفقون مع ما ورد في معرض جوابكم من تفاصيل فيما يتعلق بالتعاطي من طرف الحكومة مع هذه الإشكالية المتعلقة بالعدالة المجالية، فيما يتعلق بتدبير الموارد الطبية والتمريضية، لأن هاذ الموضوع هو تراكم ديال سنوات.

ولكن، السيد الوزير، رغم الأرقام التي عرضتم فالجواب، فالواقع لا يرتفع، باقي الإشكال مطروح، وإشكال متأصل، ولا يجب أن نخجل من أننا يعني نعاودو نطرحوه، كاين هناك خصاص محمول فيما يتعلق بالموارد التمريضية والموارد الطبية، لاسيما في المجالات الترابية الهشة، نعاين سوء توزيع بين المجالات فيما يتعلق بتغطية التراب الوطني في هذا المجال، نعاين أنه كنا واحد الوقت كنطمحو أنه القطاع الخاص والقطاع العام يمشيو بوثيرة يعني متساوية، ولكن ما نعانيه الآن، هو أنه الوثيرة التي يشتغل بها القطاع الخاص في المجال الصحي يعني تفوق الوثيرة فالقطاع العمومي، لا فيما يتعلق بالموارد ولا فيما يتعلق بإحداث البنيات التحتية الصحية.

والشيء بالشيء يذكر، أنا بغيت نلفت النظر ديالكم، لواحد المعضلة ديال السرعة في تنزيل بنيات تحتية صحية في أجل معقول.

بغيت نستغل هاذ الفرصة باش نطرح معكم مستشفى القرب ديال مدينة البروج، مضينا دابا سنتين تقريبا، وباقيين الساكنة على أمل.

(راه باقي عندي الحصة ديال الزملاء من قبل مني، ما كملناش 9 دقايق، السيد الرئيس).

هاذ الموضوع، السيد الرئيس، أعتقد على أن عندو الملحاحية، واحنا كنراهنو عليكم، السيد الوزير، أنكم تدفعو قدما بإخراج هاذ المؤسسة ديال مستشفى القرب بمدينة البروج في أقرب الأجال، تحت التخوف اللي عندى، السيد الوزير، هو أنه اتفاقية الشراكة ما بين الوزارة والجماعة 5 سنين، واحنا

دابا يعني بدينا فيها سنتين، فأخشى أنه هاذ اتفاقية الشراكة تذهب أدراج الرياح.

ومعذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، من فضلك يجب احترام الوقت.

السيد المستشار، عندك الوقت ديالك، خصك تكلم فيه.

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت للرد على التعقيبات.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

شكرا السيد المستشار.

كنقترح مثلا نقومو بواحد الاجتماع، باش نشوفو كيفاش نسرعو هاذ المشروع، أنا طبعا مفتوح على هاذ الاقتراح.

فيما يخص الموارد البشرية، قبل ما نتكلمو على التفاوتات الترابية بين المدن والقرى بالنسبة للأطر الطبية والتمريضية، لابد نعاودو نكررو أن الوضعية اللي لقينا فالنهار الأول هي ديال 17 ممني الصحة لكل 10.000 نسمة، واللي هي نسبة قليلة جدا، واللي كتطرح السؤال ديال واش يمكن لنا نقولو أن هاذ الموارد البشرية فالقطاع كافية ولا ما كافياش لتغطية العالم الحضري والقروي عموما؟ بالطبع لا، ما كافياش، وما نساوش كذلك، طبعا الإكراهات اللي تكلمتو عليها والخصوصيات ديال العالم القروي.

وطبعا احنا واعيين، كاينة استراتيجية، واعيين بهاذ الشي، وكنشتغلو على تكثيف الأعداد ديال الموارد البشرية الطبية من خلال الاتفاقية اللي تكلمت عليها فالجواب، وكذلك اللي غادي تمكنا من تكثيف عدد فكليات الطب والصيدلة الجديدة، اللي غتبدا فيها الدراسة، وفالسنوات المقبلة غادي يبدا يبان لينا تخرج الطلبة اللي غيتزاد، وكذلك اشتغالنا للرفع من عدد المقاعد البيداغوجية اللي تكلمت عليها، اللي غتمكنا كذلك أننا نرفعو من عدد المتخرجين في ممنيي الصحة.

وأخيرا، الإجراء ديال التقليص من عدد السنوات الدراسة في كلية الطب، اللي كذلك غيساهم فهاذ العملية.

ونبغي كذلك نعاود نأكد على هاذ العملية الاستثنائية اللي قمنا بها فيما يخص تعيين الأطباء الاختصاصيين، اللي هي عملية غير مسبوقة، لأن كنا كان واحد التراكم، كان واحد كنا معطلين بزاف فهاذ العملية، احنا جمعنا الآن 2 عمليات فسنة واحدة، قمنا بتعيين اختصاصيين، 700 اختصاصي، علما أنه فسنوات 2020-2021-2022-2023-2024 ما كملناش 800 ديال الاختصاصيين اللي تعينوا، يعني فظرف 2 ديال العمليات اللي قمنا بهم هاذ السنة، تقريبا وصلنا نفس العدد اللي كان فثلاث سنوات السابقة، ومازال عندنا عملية أخرى فشهر يوليوز حتى لسبتمبر، اللي غتمكنا أننا نزيدو تعيين 500 طبيب اختصاصي، اللي غيوصلو.. وهذا غيمكنا.. قطعنا من هاذ التأخر اللي كان تراكم فمجموعة من السنوات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان المواليان تجمعهما وحدة الموضوع، والسؤال الأول موضوعه "تأسيس المؤسسات الاستشفائية العمومية".

الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

الإخوان الحضور،

السؤال ديالنا هو تأهيل المؤسسات الاسشفائية والعمومية، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني يتعلق بـ "تأهيل المؤسسات الصحية بالعالم القروي".

فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية لإصلاح وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية ومواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، تواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تعزيز العرض الاستشفائي عبر برامج هيكلية طموحة، تروم تحسين الولوج للخدمات الصحية ورفع جودتها وتقليص الفوارق المجالية.

وتفعيلا لهذه الإرادة السياسية، شهدت ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية ارتفاعا مهما ما بين سنتي 2022 و2025، حيث انتقلت من 6.9 مليار درهم إلى 9 مليار درهم، يعني بنسبة زيادة تقدر بـ 30.4%.

وفي هذا السياق، تم تنفيذ مجموعة من المشاريع الكبرى خلال الفترة 2023 - 2024، منها تشغيل مجموعة من المؤسسات الاستشفائية الجديدة أو المهيأة، بطاقة سريرية إجمالية تفوق 2100 سرير، من أبرزها:

- ✓ بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة: 797 سريرا؛
- ✓ بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الإقليمي بالقنيطرة: 450 سريرا؛
- ✓ بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة: 250 سريرا؛
- ✓ تشغيل 8 دالمستشفيات للقرب بكل من أرفود، سيدي يوسف بن علي، جرف الملحة، المحاميد، أسفي، تالسينت، فكيك وأحفير؛
- ✓ كما تواصل الوزارة أيضا بناء 5 مراكز استشفائية جامعية بكل من:
  - أكادير: 867 سريرا؛
  - العيون: 500 سريرا؛
  - كلميم: 300 سريرا؛
  - الرشيدية: 500 سريرا؛
  - بني ملال: 520 سريرا.
- ✓ وإعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط بطاقة 1044 سريرا، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 20.3 مليار درهم.
- ✓ كذلك تأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الحالية، الحسن الثاني بفاس، ابن رشد بالدار البيضاء، ابن سينا بالرباط، محمد السادس بمراكش، محمد السادس بوجدة، ببرنامج استثماري يقدر بـ 1.7 مليار درهم.

إضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على مواصلة إنجاز 78 مؤسسة استشفائية بتكلفة مالية تقدر بـ 22 مليار درهم، منها 38 مستشفى جهوي وإقليمي بطاقة سريرية تصل إلى 5956 سريرا، أذكر منها:

- المركز الاستشفائي الجهوي بني ملال: 450 سريرا؛
- المركز الاستشفائي الإقليمي بالرحامنة: 120 سريرا؛
- المركز الاستشفائي الإقليمي بالناظور: 250 سريرا؛
- المركز الاستشفائي الإقليمي بأزيلال: 120 سريرا؛
- المركز الاستشفائي الإقليمي ببوعرفة: 120 سريرا؛
- والمركز الاستشفائي الإقليمي سيدي إفني: 120 سريرا.

ويجري العمل أيضا على مواصلة بناء 40 مستشفى للقرب بطاقة سريرية تبلغ حوالي 1857 سريرا، ضمن رؤية وطنية تروم تقريب الخدمات الصحية من الساكنة، خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية.

كما أطلقت الوزارة برنامجا خاصا لإعادة بناء وتأهيل 195 مركزا صحيا بالمناطق المتضررة من زلزال شتنبر 2023 بكلفة إجمالية تقارب 818 مليون الدرهم، حيث تم تأهيل خلال المرحلة الأولى 147 مركزا صحيا في المناطق المتضررة من الزلزال، بغلاف مالي يبلغ 562 مليون درهم.

وتكريسا لقناعتنا الراسخة في تحسين الولوج للعلاج وتعزيز العرض الصحي والحد من الفوارق المجالية بالعالم القروي، شرعت الوزارة في تأهيل 1439 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 6.4 مليار درهم، يتواجد ثلثيها بالعالم القروي، يعني 916 مركز صحي، حيث تم إلى غاية شهر مارس 2025 الانتهاء من أشغال تأهيل 934 مركز، تقدم الأشغال ب 230 مركز وانطلاق الدراسات التقنية للمراكز المتبقية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن العدد الإجمالي لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالوسط القروي يبلغ إلى حدود اليوم ما مجموعه 2186 مؤسسة، ممثلة بذلك 71% من مجموع المؤسسات على الصعيد الوطني، اللي هو ديال 3065 مؤسسة، وتشمل 433 مركز صحي قروي من المستوى الثاني، مزودا بوحدات للتوليد أو بمستعجلات للقرب و892 مركزا صحيا قرويا من المستوى الأول و861 مستوصفا قرويا تقدم خدماتها الوقائية والعلاجية الصحية لفائدة الساكنة.

هذا، وتساهم الوزارة في كل المجهودات الحكومية الرامية إلى وضع وتنفيذ برامج العمل المندمجة، الموجهة لفائدة العالم القروي، ومن بينها برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية 2017-2023، ويتضمن في الجانب المتعلق بالصحة عدة مشاريع صحية، تتعلق أساسا بتعزيز وتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية من بناء وإعادة بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وكذا المساكن الوظيفية واقتناء التجهيزات الطبية وتعزيز الصحة المتنقلة، باقتناء وسائل التنقل من سيارات إسعاف والوحدات المتنقلة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن إجمالي عدد المشاريع الصحية التي برمجت للفترة ما بين 2017-2023 قد بلغت ما مجموعه 1815 مشروعا، بتمويل من طرف صندوق التنمية القروية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الجهوية.

ومن جانب آخر، يعتبر برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في 28 أكتوبر 2023 برنامجا رائدا ومقاربة نوعية، تروم تحسين ولوج ساكنة العالم القروي إلى الخدمات الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الفريق الحركي للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنا تنتمناو تخلي بعض الدقائق باش تجاوبنا، السيد الوزير، لأنه الناس تتسنى في الحقيقة الإجابة من خلال الجلسات، هاذ الشي مهم اللي رصدتو، السيد الوزير، مهم بزاف، ومن باب الموضوعية نسجل أهمية الدينامية الإصلاحية التي عرفها القطاع الصحي مؤسساتيا وتشريعيا في السنوات الأخيرة، بفضل العناية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لهذا القطاع الاجتماعي الهام، وملي تنقولو الهام، تنقولو المحوري، السيد الوزير، وانتوما تتعرفو بأنه الإشكالية كلها اللي تناقشو في العدالة المجالية، ربما كاين واحد المجهود كبير في واحد العدد ديال المناطق، ولكن المجهود الأكبر اللي خص يتدار خص يمشي للبلايص اللي فيها الهشاشة.

السيد الوزير،

مادام أنكم منفتحين على الأجوبة معنا، أنا بغيت نساءلكم، السيد الوزير، على مجموعة ديال المشاريع اللي هي ما تمش التسريع بها، وغادي نبدا بالمدينة ديال ورزازات اللي عندها مستشفى إقليمي من 2010 وأنا ذيك الساعة كرئيس سنينا على هاذ المستشفى باش يخرج للوجود، تنتمنى، السيد الوزير، أنه في الوقيتة ديالكم يرى النور هاذ المستشفى ديال الاختصاصات، واللي راه كثرت فيه القيل والقال، السيد الوزير، تنتمنى أنك تحدو من هاذ القيل والقال ويخرج هاذ المستشفى للوجود.

مسألة أخرى، هو مستشفى القرب ديال الجماعة ديال "سكورة" كذلك، والجماعة ديال "توندوت"، مجموعة ديال الجماعات أنا ما عرفتش تيتم التسريع في واحد المناطق، في بعض المناطق، السيد الوزير، كاين واحد شوية ديال هذا.

بغينها الله يجازيك بخير أنه يكون واحد التعامل بالمثل بالنسبة للمناطق، لأنه هاذ المناطق راه احنا تناخذو 300 كيلومتر غير باش دوز من تيشكا، من ورزازات لتيشكا، وانتوما تتعرفو كاين مشكل الأطباء، واخا تتعينهم، السيد الوزير، أنا نعطيك مثال واحد الاختصاص اعطيتهم 3 ديال الأطباء، الإشكال اللي مطروح هاذ الأطباء، اللي تنتمناو أنهم يعرفو بأنهم ما تيخدموش 10 أيام، تيخدمو شهر، تيوليو يديرو 10 أيام في 10 أيام، كل واحد تيجي يدوز 10 أيام ويمشي، أو لا إلى اعطيتونا 2 اختصاصات تيجي يدوز 15 يوم ويمشي الآخر يمشي 15 يوم.

هذا راه إشكال، السيد الوزير، واش هاذ الناس تيخدمو 15 يوم ولا 10 أيام ولا تيتخلصو على شهر، وبالتالي تيولي (le transfert)، تيجي من زاكورة تيوصل لورزازات، من ورزازات كيدير (le transfert) لمراكش، تيمشي من تنغير للرشيدية وتيدير (le transfert) لفاس.

هاذ الشي، السيد الوزير، خص واحد المجهود كبير جدا. إيلا خص تحفيزات، اعطيو لهاذ الناس تحفيزات، إلى خص شي حاجة، شي حل اللي يمكن يرضي هاذ الناس، لأنه ما يمكنش نبقاو غاديين بهاذ الطريقة هاذي، راه الإنصاف ماكاينش، راه ما يمكنش واحد باغي يدير عملية عادية، بسيطة يمشي يقبط عليها الطريق بـ 300، 400 كيلومتر، من النضاضر إلى بغينا ناخذوهم، السيد الوزير، احنا عندنا إشكال، تيديرو 300 درهم، خصنا نسافرو عليهم لمراكش تيطيحو علينا بـ 3000 أو 4000 درهم، علاش؟ لأنه هذا الطبيب ما جاشاي، اللي يعطي اسميتو خص يطلع حتى ...

هذا إشكال واقعي تنعيشوه، واعطيتنا الوعد، السيد الوزير، بأنه غادي تجيو تعطيو الانطلاقة للمستشفى ديال الاختصاصات في ورزازات وكذلك ديال سكورة، تنتمنى في القريب العاجل باش هاذ الناس هاذو ما تنساوش بأن راه احنا تنتزايدو عليهم، على الأقل راه كاينة شي حاجة في الوجود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "الخريطة الصحية المعتمدة ببلادنا".

فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

أعتذر.

تفضل السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

وكما في علمكم مع انطلاقة ورش الحماية الاجتماعية، رصدت الحكومة المغربية ميزانية ضخمة لتأهيل قطاع الصحة ببلادنا، حيث بلغت هذه الميزانية 30 مليار و949 مليون درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة أكثر من النصف مقارنة مع سنة 2021، لكن للأسف النتائج المحققة لحدود الآن لا تتماشى مع هذه الميزانية الضخمة، التي صوتنا عليها، السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن هناك تعبئة مالية شاملة تشهدها جميع مختلف القطاعات الحكومية المعنية بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية، كورش ملكي طموح، تنزيلا ناجعا، لكن السيد الوزير المحترم نذكركم بأن هذا المشروع جاء لفائدة جميع تراب المملكة، وجاء كذلك لجميع المواطنات والمواطنين وجاء بالضرورة لفائدة المواطنين الذين يعيشون أوضاعا هشة وفي مناطق هشة كالعالم القروي.

لكن، مع الأسف، تظل إحدى أهم نقاط الإخفاق التي تهدد بنسف هذا المشروع من الداخل هو واقع المستشفيات والمراكز الصحية بالعالم القروي، فالمستشفيات والمراكز الصحية في العديد من المناطق القروية إما مهترئة أو مغلقة، وهنا، السيد الوزير المحترم، أعطيكم أمثلة بالحالات المهترئة التي عليها المراكز الصحية بإقليم أزيلال، هناك المركز الصحي "لأكوديد خير"، "إمليل"،

"وازنت"، "تشيبيت"، "أموكز" واللائحة طويلة، وكذلك المستوصفات القروية، ونأخذ نموذج مستوصف قرية "آيت امديوال"، "زركن"، "إداماغن تيسا" وغيرها.

السيد الوزير المحترم،

حسب تقرير المنظمة العالمية للصحة، تبين أن معدل الأطباء بالنسبة لعدد الساكنة ببلادنا هو طبيب لكل 1400 نسمة، إلا أنه اليوم أصبحنا نتحدث عن ممرض وليس طبيب لكل 14.000 نسمة، وهنا أريد فتح قوس السيد الوزير، (هناك بعض المصادر تقول بأنه تم تعيين أطر طبية وتمريضية بإقليم أزيلال، لكن التحاق هذه الأطر لم يتم لحد الساعة)، إذن نتساءل عن مدى صحة هذه الأخبار، السيد الوزير.

من المشاكل كذلك التي تعاني منها مستشفيات العالم القروي المعدات الطبية، فهي إما منعدمة أو متقادمة، هناك النقص الحاد في الأدوية، إذ يلاحظ في الشهور الأخيرة غياب بعض الأدوية المتعلقة بأمراض السكري والقصور الكلوي وبعض لقاحات الأطفال، أما البنية التحتية فهي في حالة يرثى لها، علما أن هذه المستشفيات تستقبل حالات عديدة، تتطلب إسعافات وتدخلات أولية حاسمة في رحلة العلاج لدى مستشفى المدينة الأقرب.

السيد الوزير المحترم،

أنتم أمام تحدي حقيقي وعليكم أن تعملوا على التسريع من وثيرة تأهيل البنيات الصحية في العالم القروي، بل يجب أن تكون هناك إرادة حقيقية لتحسين ظروف العمل بالعالم القروي وجلب الأطر الطبية وتحفيزها على الاستقرار في تلك المناطق، فنجاح ورش الحماية الاجتماعية رهين بوجود بنية تحتية في المستوى داخل العالم القروي وأطباء وممرضين بأعداد كافية، وخدمات صحية ناجعة.

وفقكم الله السيد الوزير المحترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "الخريطة الصحية المعتمدة ببلادنا".

فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

.. تعطي الكلمة للسيد الوزير وحتى يقول لك بأن راه ما بغاش يكمل ذوك الثواني ديالو، مقبولة إيلا ما بغاش يجاوب، ولكن باش تاخذو القرار وبوحدكم، اسمح لي السيد الرئيس، أنا تنطلب منك أنك تطلب من السيد الوزير باش إيلا بغا يجاوب، يجاوب، ما بغاش يجاوب أحنا ما عندناش مشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا للسؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

..يمر هاكذاك، راه الرئاسة تتطلب من السيد الوزير واش بغا يجاوب أو لا ما يجاوب، ما قلنا لك شاي، احنا غير المسطرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

أنا طلبت من السيد الوزير وسولتو واش بغا الكلمة، وما بغاش الكلمة، ما اسمعتيهاش السيد المستشار.

السيدة المحترمة تفضلي لطرح السؤال.

شكرا.

السيد المستشار المحترم،

احنا سجلنا المداخلة ديالكم ونقطة نظام ديالكم، وهي غتكون في المحضر ونجاوبكم، إن شاء الله بحول الله.

السيد المستشار المحترم،

هاذ الكلام قلتيه وعاودتيه 3 دالمرات.

شكرا جزيلا السيد المستشار.

السيدة المستشارة تفضلوا لطرح السؤال.

شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الخريطة الصحية المعتمدة ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير للجواب.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتنزيل التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى ضمان عدالة الولوج إلى الخدمات الصحية وتعزيز جودة العرض الصحي، تولي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أهمية قصوى لتخطيط العرض الصحي بطريقة علمية ومنصفة، وتمثل الخريطة الصحية أداة استراتيجية لضمان توزيع عادل ومتكامل للخدمات الصحية عبر التراب الوطني، استنادا إلى معايير ديمغرافية وجغرافية ووبائية دقيقة.

وفي هذا السياق، أشير إلى أن البنية التحتية الصحية العمومية الحالية تتكون من:

- أولا، أزيد من 65.500 إطار صحي موزعين كما يلي:
  - 15.500 طبيب، 73% منهم اختصاصيين؛
  - 40.200 إطار تمريضي؛
  - 2600 إطار إداري؛
  - 7400 إطار تقني.
- ثانيا، 3065 مركزا للرعاية الصحية الأولية، 71% منهم متواجدين بالمجال القروي، مما يبرز إرادة تقريب الخدمات الصحية من ساكنة المناطق القروية والنائية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المراكز الصحية من المستوى الثاني التي تقدم الخدمات والعلاجات المتعلقة بالولادة تقدر على الصعيد الوطني بـ 621 مركزا، 70% منها توجد بالوسط القروي، يعني 431 مركزا، إضافة إلى 177 مستشفى عمومي جهوي، إقليمي، محلي ومستشفى جامعي بطاقة استيعابية إجمالية تفوق 28.184 سريرا موزعة عبر مختلف جهات المملكة.

وتشكل هذه المنظومة أساس تخطيط وتنظيم العرض الصحي الوطني، غير أن التفاوتات المجالية وحاجيات الساكنة المتزايدة تفرض مواصلة جهود التأهيل وإعادة التوزيع العادل للموارد الصحية على التراب الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

وبداية، نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل المجهودات المبذولة لتحسين وتجويد الخدمات الصحية، رغم أن نتائجها لازالت دون طموحات عموم المواطنين.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن الخريطة الصحية الوطنية، رغم أهميتها كأداة لتقنين وتخطيط العرض الصحي، إلا أنها تطرح إشكالات حقيقية تستوجب المعالجة، فالخريطة الصحية لا ينبغي أن تقتصر على التوزيع الجغرافي للبنيات التحتية والمراكز العلاجية فقط، بل يجب أن تقوم على رؤية شمولية متكاملة تضع الموارد البشرية في قلب الإصلاح، فالخصاص الحاد في عدد الأطر الطبية والتمريضية والتقنية وسوء توزيعها بين الجهات يشكلان أكبر مظاهر الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، نؤكد ونجدد تأكيدنا على أن اعتماد خريطة صحية وفعالة لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا من خلال معالجة الاختلالات المرتبطة بالموارد البشرية، عبر تحسين جاذبية القطاع وتحسين ظروف عمل نساء ورجال الصحة والاستجابة لمجموعة من المطالب الأساسية التي شكلت موضوعا لاتفاقيتين أساسيتين: الأولى كانت نهار 29 دجنبر 2023، والثانية نهار 26 يناير 2024 بين الوزارة الوصية والجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، والتي لا يتم الإشارة إليها للأسف ضمن بلاغات وتصريحات الوزارة والحكومة.

السيد الوزير،

على رأس هاذ الالتزامات هناك:

- ✓ الحفاظ على صفة موظف عمومي ومركزية الأجور؛
- ✓ الزيادة القطاعية العادلة في الأجور؛
- ✓ إقرار تعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة؛
- ✓ الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية بما يتناسب مع خصوصية القطاع وحجم المهام الملقاة على عاتق الأطر الصحية؛
- ✓ تمكين الفئات المتضررة من سنوات اعتبارية منصفة والحرص على عدم تكرار نفس مظاهر الحيف؛
- ✓ تسوية ملفات الترقيات العالقة منذ سنوات لفئات عريضة من الشغيلة الصحية.

كما نشدد على أن تنزيل إصلاح الوظيفة الصحية وتعزيز المكتسبات المهنية والاجتماعية يقتضي حوارا قطاعيا جادا ومسؤولا يضمن إشراك النقابات الأكثر تمثيلية في صياغة وتنفيذ وتتبع جميع الإصلاحات المرتبطة بالقطاع، بما يضمن حق المواطنين والمواطنات في خدمات صحية ذات جودة عالية، ودعم القطاع الصحي العمومي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
فيما تبقى من الوقت، السيد الوزير.
عندكم شي ما تزيدو ولا..؟
شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:
شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
بغيت نأكد أن فيما يخص الخريطة الصحية، الوزارة راها تتعمل الآن على مجموعة من المستويات، تكلمنا على مستوى الموارد البشرية والجميع الاستراتيجية اللي هي الآن في حيز التطبيق للزيادة فالعدد في الموارد البشرية.
ومن ناحية البنيات التحتية فإن تحيين الخريطة الصحية تيعتمد على مجموعة من المعلومات اللي هي جديدة مثلا الإحصائيات أرقام الإحصائيات اللي تعطاتنا الآن، وكذلك التقييم الوبائي اللي هو عمل مستمر، وفي نفس الوقت كاين كذلك تقييم البنيات اللي هي موجودة تكلمنا عليها، كاين بعض البنيات اللي خصها تعاد النظر فيها وتبرمج في إطار استثمارات جديدة، هذا من جهة.
ومن جهة أخرى، تنعملو كذلك على تعزيز الاستثمارات اللي تكلمت عليها واللي هي ولابد أننا ندخلو في عملية تسريع هاذ الاستثمارات لأنها هي اللي غتجاوب هاذ مشكلات الخريطة الصحية والخصاص اللي كاين.
ومن جهة أخرى، فإن تفعيل المجموعات الصحية الترابية كذلك غيساهم كرافعة لتنظيم العرض الصحي الجهوي بطريقة فعالة وكذلك بإعطاء نظرة جهوية لإعادة النظر في الخريطة الصحية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد الوزير.
السؤال التاسع موضوعه "تشديد المراقبة على المصحات التي تطالب بشيكات الضمان".
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.
تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:
شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،
نسائلكم عن مراقبة المصحات التي تطالب المرضى بشيكات الضمان.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيدة المستشارة.
السيد الوزير للإجابة.
شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:
شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
لا يخفى عليكم أن المطالبة بالشيك على سبيل الضمان بشكل عام ممارسة مخالفة للقوانين الجاري بها العمل ببلادنا، وفي هذا الإطار يجرم القانون المغربي هذا السلوك بشكل صريح، حيث تنص المادة 75 من القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب على أنه يمنع على المصحة في حالة الثالث المؤدي أن تطلب من الأشخاص المؤمنين أو ذوي حقوقهم ضمانة نقدية أو بواسطة شيك أو بأي وسيلة أداء أخرى، ما عدا المبلغ المتبقي على عاتقهم.
كما تنص المادة 316 من مدونة التجارة، والمادة 544 من القانون الجنائي على معاقبة كل من يقبل أو يحتفظ بالشيك كضمانة بعقوبة حبسية وغرامات مالية.

وفي هذا السياق، تحرص المفتشية العامة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تفعيل برنامج سنوي للتفتيش والمراقبة يشمل كافة التراب الوطني، وتقوم لجن التفتيش بمراقبة المؤسسات الصحية الخاصة لتحقق من احترام شروط تقديم الخدمات الصحية وجودتها، مدى احترام تطبيق التعريفة المرجعية الوطنية، مدى احترام مقتضيات التغطية الصحية الإجبارية، والتحقق من أي خروقات محتملة بما فيها حالات المطالبة بشيكات الضمان، وفي حالة رصد مخالفات يتم إعداد تقارير مفصلة يتم على إثرها اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وعلى الرغم من صعوبة ضبط مخالفة طلب الشيكات في بعض الأحيان بسبب طابعها الخفي، خصوصا أن الشكاية تصل عادة بعد خروج المريض إلا أن الوزارة أولت أهمية كبرى لهذا الموضوع، من خلال تعزيز المراقبة التقنية على المصحات الخاصة وإطلاق منصة إلكترونية للشكايات، (http://www.chikayasante.ma) لتمكين المواطنات والمواطنين من لتبليغ الفوري على أية تجاوزات بما فيها المطالبة بشيك الضمان، والتعامل الجدي مع جميع الشكايات الواردة عبر المنصة، مع فتح تحقيقات ميدانية وتحريك المساطر القانونية اللازمة عند الاقتضاء.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد الوزير.
السيدة المستشارة، للتعقيب.
شكرا.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم.

وبالتالي لابد أن نقول لكم في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، على أننا أصبحنا نتلمس خطورة المشكل وعمق المشكل، اللي كيقيس مجموعة ديال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الأبعاد الإنسانية.

صحيح، أن الشيك هو وسيلة للأداء ماشي وسيلة من أجل الضمان، لكن مع كامل الأسف، الواقع يقول عكس ذلك.

الواقع كيقول اليوم، على أنه مع بعض الاستثناءات، ما كاينش شي مواطن مغربي اليوم، كيدخل لمصحة خاصة من أجل عملية جراحية، إلا ويطلب منه على أنه يحط شيك على سبيل الضمان، رغم أنه كتكون عنده (la prise en charge) وكتكون عندو (même) الموافقة المبدئية.

والمؤلم، السيد الوزير، هو أن هاذ المريض أو هاذ المواطن المغربي، كيضطر أنه يخضع لهاذ الممارسات، نظرا لأن الأمر كيكون مستعجل، أو كيتعلق بفرد من أفراد العائلة ديالو.

إذن، السيد الوزير، أنا اليوم لا أتكلم أو أتحدث عن شيك أو عن ورقة فيها 17 سنتيمتر، بل أتكلم عن كرامة إنسان كيدوز بمحنة، أتحدث عن كرامة مواطن مغربي خول له الدستور من خلال المادة 31، الحق في العلاج، فهل يعقل السيد الوزير أن تباع الكرامة في حضرة المرض؟ وهل يعقل السيد الوزير أن تباع الآمال في حضرة الألم؟

إذن المطلوب منكم، السيد الوزير، اليوم، هو أنكم تكثفو الجهود ديالكم من أجل المراقبة داخل المصحات، أنكم تبنيو حوار بناء مع المصحات الخاصة لردع هاذ الوضعية، وهاذ الممارسات اللي كيفما قلتو فالجواب ديالكم أنها مخالفة للقانون، الفصل 544 من القانون الجنائي، وكذلك المادة 316 من مدونة التجارة.

وبالتالي، السيد الوزير، كنطلبو منكم أنكم تكثفو الجهود ديالكم لردع هاذ الممارسات، اللي حقيقة هي تمس بالمنظومة الصحية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت للرد عن التعقيب.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا متفق معك، هاذ الممارسات لا أخلاقية، لا قانونية، إذن اللي خصنا نعرفو أننا كنتكلمو على ممارسات اللي تخرج فقط المجال الإداري ديال وزارة الصحة، بل هي داخلة فممارسات اللي كيجرمها القانون الجنائي، ولابد نقولو هاذ الشي للمصحات باش نعاودو نكررو هاذ القول، والناس اللي كيديرو هاذ الممارسات راه يمكن يتعرضو لمتابعات جنائية، والوزارة راه غادي تكثف الإجراءات ديال المراقبة وكذلك الموارد المختصة فهاذ المراقبة، واتخاذ جميع الإجراءات الزجرية اللي كينص عليها القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "ورش رقمنة المنظومة الصحية".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد **الرئيس.**

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي المستشارين،

ما هي الإجراءات المتخذة، السيد الوزير لتنزيل وتفعيل الورش الإصلاحي ديال الرقمنة في قطاع الصحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد **الرئيس المحترم.**

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تجدر الإشارة إلى أن الرقمنة أصبحت معاملا ضروريا لتدبير القطاع الصحي بمختلف تحدياته وتعقيداته وتنوع المتدخلين فيه، ومن اللازم التأكيد على حساسية المعطيات التي من المفترض تداولها ورقمنتها والمتعلقة بالمعلومات الخاصة بالوضعية الصحية للمواطنات والمواطنين.

لذلك، فإن ورش الرقمنة يبقى أحد أهم أوراش الإصلاح الشمولي للمنظومة الصحية، وفي هذا الصدد نشتغل حاليا على توحيد أنظمة المعلومات الصحية لتعزيز استمرارية الرعاية، حيث تعمل الوزارة على مشروع توحيد أنظمة المعلومات الاستشفائية (les systèmes d'informations hospitaliers) على المستوى الوطني التي هي اليوم أربعة، وبشكل يرفع من فعاليتها ويضمن تواصلا فعالا بين المستشفيات في كل الأقاليم، وإدماج المراكز الصحية والمستوصفات التي لم تكن ضمن هذا النظام.

كما يتم من جهة أخرى، العمل على إطلاق المشروع الطبي المشترك

للمتابعة الدقيقة والشخصية لحالة المريض، وهو نظام رقمي يهدف إلى تيسير تبادل البيانات الطبية بين مختلف المؤسسات الصحية بما يضمن متابعة مستمرة ودقيقة لحالات المرضى.

وبفضل هذا النظام، سيتم تقليل التكرار الإداري والفحوصات غير الضرورية، تحسين جودة التنسيق بين المرافق الصحية، وتمكين الأطباء من الوصول إلى معلومات دقيقة وحديثة، مما يسهم في تحسين سرعة ودقة التشخيص والعلاج.

وفي نفس السياق، يعمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على إطلاق العمل خلال الشهور المقبلة بورقة العلاجات الإلكترونية، التي ستمكن من إحداث قفزة نوعية لتسهيل عملية التعويض لمختلف الخدمات الصحية، وفي تجربة ناجحة مكنت كذلك التقنيات الرقمية من إطلاق خدمات الطب عن بعد، من خلال الوحدات الطبية المتنقلة والمعدات الطبية المتصلة ليستفيد المرضى من خدمات صحية متقدمة في المناطق القروية والنائية ونحن حاليا بصدد الاشتغال على مخطط لتوسيع هذه التجربة الناجحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم، السيد الرئيس، السيد الوزير، على الأجوبة، على الجواب على أي حال لابد نتناقشو فيه، لأنه كنعرفو بأن التحول الرقمي هو حتمي في أي دول التي تتقدم وتتعصرن وفي مختلف الاختصاصات، وهذا طبقا للقانون ديال 54.19 اللي هو ميثاق بمثابة ميثاق مراقبة ديال السياسات العمومية على الرقمنة للتأسيس لخدمة عمومية.

ولكن، اسمح لي السيد الوزير غنتكلمو ما نحن بصدده، وهو الموضوع ديال جودة الخدمات الصحية المرتبطة بعصرنتها وهي مرتبطة بالرقمنة ديال قطاع الصحة، وبالتالي لأن كتساهم أولا في توفير الاستشارات وكتساهم في الخدمات وكتساهم في التحاليل المخبرية والمعلومات، وكتساهم كذلك في الخدمات عبر شبكة الأنترنيت وكذلك بتبادل الخبرات.

هذا أمر أساسي، وعلاش احنا كنطلبوه؟ وإن كان هذا مشروع اللي كان خصو يكون كمل لولا بأنه السيد الوزير ما تراجعتوش على (l'appel d'offre) اللي وقع واللي كان تصاب بأن كان غادي يكون الأمور مشينا فيه بعيد، ولكن لحد الآن ما كانش عندنا شي جواب علاش هاذ المشروع حبس و(les appels d'offres ont été annulés)، وغادي نبداوه من جديد مرات أخرى، ما عنديش المعطيات الكافية السيد الوزير، ولكن هذا من المسببات ديال التأخير ديال التنزيل ديال هاذ المشروع هذا.

كما أن السيد الوزير الرقمنة هي يمكن تتلغي حواجز وعوائق الاتصال، وهذا صعب بأن اليوم هاذ الأمر رهين بعدة أمور، لأن أولا رهين بمدى تشبع الموارد البشرية بانفتاحها على التواصل، وهذا لحاجة في نفس يعقوب، لأنه كاين غادي تلقاو صعوبات في تنفيذ الرقمنة في قطاع الصحة، لأن كاين شي ناس اللي ما غتكونش كتوالمهم هاذ الأمر هذا، ولكن هاذي الصرامة ديال الحكومة والصرامة ديال الوزارة ديالكم، لابد غادي تفعل هاذ المشروع لأن أولا مشروع ملكي، وثانيا لأن العالم غادي في هاذ الإطار.

كما أن إحداث نظام ديال البطاقة الرقمية وربطها بالمعلومات لصندوق الضمان الاجتماعي، هذا راه فيه واحد الخطورة السيد الوزير، فيه واحد الخطورة هي بأن المعلومة الخاصة ديال المرضى راه هي محبسة أساسا إلا على المستشفيات الجامعية والجهوية وعند الأطباء، ما غيمكنش تكون غادي تكون حتى في الأيادي ديال المعلومات (les feuilles de soins) ديال صندوق الضمان الاجتماعي، لأنه هذا مسألة خاصة وكذلك بأن خص تديرو جميع الإجراءات والإمكانيات لمواجهة خطر اختراق البيانات، وهذا راه شيء أساسي.

واسمح ليا السيد الوزير أنا ملي طرحت لك السؤال، راه الهم ديالي الأساسي ماشي هو هاذ السؤال ولو أهميتو، راه الهم ديالو - في دقيقة السيد الرئيس إيلا اسمحتي - هاذ المشروع ديال وزارة الصحة هو الخريطة الصحية، المشروع ديالو هي التوازنات الموارد البشرية هي بأن التكوين مستمر ديال الأطباء والداخليين والمقيمين اللي عندنا فيهم...

ولهذا السيد الوزير المحترم، غيكون تنطلبو بأن تكون عندنا.. في اللجنة باش يمكن لنا ناقشو هاذ الأمر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذا كان هناك رد على التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد المستشار،

نجاوبكم على الموضوع ديال الرقمنة وديال (dossier médical partagé) اللي تتقولو بأنه فيه تأخير، احنا بالعكس العملية اللي قمنا بها بحيث أننا وقفنا هذيك الصفقة اللي كانت غادي تخلق لنا مشكل كبير، كنا غادي نتعطلو بزاف، لأنه الأساس ديال هاذ المشروع ما كانش، لأنه ما كاينش اتحادية ديال منظومة المعلوماتية (les systèmes d'informations) وكان غادي ندخلو في واحد المشكل كبير اللي كان أنه

خصنا نخصو له مبالغ كبيرة وطاقم.. خصنا نكثرو من الطاقم اللي غيشتغل في هاذ المواضيع وهذا ما كانش ممكن، كانت واحد إعادة النظر في هاذ المشروع، والطريقة باش اخذينا هاذ المشروع من جديد غيمكن لنا بالعكس أننا نسرع، أولا، نسرعو في تنزيل هاذ المشروع ديال الملف الطبي المشترك، وكذلك نأمنو هاذ المشروع.

واحنا واعيين يعني كما الجميع بحساسية المعطيات اللي يمكن تدبرها أنظمة المعلومات الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الحادي عشر موضوعه "الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة".

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

لقد أصبح قطاع الصحة من بين القطاعات التي شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في بلادنا، بفضل الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة نصره الله.

ولقد أبرزت جائحة "كوفيد-19" أهمية تطوير الإنتاج المحلي بهدف تحسين مستوى السيادة الصحية، وهنا يبرز دور القطاع الخاص كشريك أساسي، غير أنه بحاجة إلى دعم وتعاون القطاع العام حتى يتمكن من القيام بدوره على أكمل وجه.

وقد حظي تحويل مديرية الأدوية والصيدلة (la DMP[2]) إلى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بالترحيب من طرف الفاعلين في القطاع، باعتبارها آلية استراتيجية لتأمين سيادة صحية وطنية وضمان النجاعة والسرعة في مساطر التسجيل وتوفير الأدوية.

كما أننا نتفهم، السيد الوزير، أنه لم تمر سوى 4 أشهر على تفعيلها، غير أن العديد من الفاعلين في القطاع يواجهون اليوم حالة بلوكاج.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، نطلب منكم العمل على ما يلي:

- ✓ تسريع عملية التسجيل، وهنا أود الإشارة إلى توقف المختبر الوطني لمراقبة الأدوية مما يعرض بعض العينات المقدمة ضمن الملفات إلى انتهاء صلاحيتها دون تحليلها؛
- ✓ تبسيط وإصلاح المساطر الإدارية بالاعتماد على التعامل عبر المنصات الإلكترونية نظرا لتمركز الوكالة بالعاصمة، مما يشكل عبئا ماديا ومعنويا على المهنيين في القطاع؛
- ✓ دعوة اللجنة الوطنية الاستشارية للمستلزمات الطبية إلى الانعقاد في أقرب وقت ممكن وبشكل مستمر؛
- ✓ تخفيف الآثار الاقتصادية على الشركات بسبب عدم إمكانية إخراج البضائع من الموانئ دون تسجيل، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية على خزينة المقاولات؛
- ✓ تبسيط مساطر التصدير، إذ تبرز ضرورة التسجيل في المغرب بالنسبة للمنتجات المعدة للتصدير حصريا، حتى لو كان المنتج مسجلا ومعتمدا في بلد المقصد، لذا، نؤكد على أن تسجيل المنتج والموافقة عليه في بلد المقصد وكونه مخصصا للتصدير فقط يستدعي إعفاؤه من عملية التسجيل بالمغرب،
- ✓ كما يجب التعجيل بمعالجة مشكل تراكم الملفات وانعقاد اللجان السالفة الذكر بشكل منتظم، وهو أمر ضروري لحسن سير العمل في القطاع الصحي.

وفي الأخير، السيد الوزير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد لكم بأننا منخرطون معكم في سبيل إنجاح هذا الورش الهام وتطوير المنظومة الصحية ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي بوسلخن.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

تفضل السيد الوزير.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية، تمت المصادقة على قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي أولى أهمية بالغة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث نص في مادته الخامسة على أنه "*يتعين على الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع*

[2] **D**irection du **M**édicament et de la **P**harmacie.

الخاص ومختلف المنظمات المهنية، كل فيما يخصه، الإسهام في تحقيق الأهداف المتوخاة والانخراط في مسلسل تنفيذها وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل بلوغها."

وعليه، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر مدخلا أساسيا لإصلاح المنظومة الصحية، وذلك من خلال الدعامات الأربعة الأساسية المؤطرة للإصلاح.

فيما يخص الدعامة الأولى التي تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات، سنعمل مركزيا على الانفتاح أكثر على القطاع الخاص من خلال تعزيز مزيد من أوجه الشراكة، وترابيا من خلال المجموعات الصحية الترابية على تقوية آليات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك مراعاة لخصوصية القطاع وما يقتضيه من تكامل وتعاضد في استعمال الإمكانات والتجهيزات والبنيات والمنشآت المتوفرة لدى المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص.

أما بالنسبة للدعامة الثانية المتعلقة بتثمين الموارد البشرية، لا سيما من خلال إحداث الوظيفة الصحية، سيتم تشجيع التعاقد مع القطاع الخاص وفق ضوابط جد صارمة والاشتغال على إمكانية تكامل توفير الخدمات الصحية بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بالدعامة الثالثة، أي تأهيل العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة، نعمل على تيسير الولوج للخدمات الطبية وتحسين ظروف الاستقبال، وذلك طبقا لأفضل المعايير وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص مع التأسيس لإلزامية احترام مسالك العلاجات.

أما بالنسبة للدعامة الرابعة المتعلقة برقمنة المنظومة الصحية، عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، يتم العمل على إدماج استفادة القطاع الخاص من الإمكانيات التي سيوفرها الملف الطبي المشترك، كما سيمكن هذا النظام من تسهيل جمع ومعالجة واستغلال جميع المعلومات المتعلقة بالعلاجات، بما في ذلك تلك الواردة من القطاع الخاص.

وبالنسبة لموضوع الصناعات الدوائية، تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر للأهمية السيادية لهذا الورش، تقرر ضمن الرؤية الإصلاحية إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية، التي تم تفعيلها بعد التعيين الملكي السامي لمدير الوكالة.

وبعد انعقاد أول مجلس إداري برئاسة السيد رئيس الحكومة في فبراير 2025، وسيساهم عمل الوكالة في تحسين تدبير السياسة الدوائية بمختلف جوانبها، سواء ما يتعلق بتعزيز إمكانية الولوج إلى الدواء لفائدة المواطنات والمواطنين أو من خلال تأطير عمليات التصنيع والاستيراد والتسويق والتصدير للأدوية والمنتجات الصحية.

ونحن اليوم مع الوكالة بصدد الاشتغال على مختلف الآليات والاستراتيجيات المستقبلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني عشر موضوعه "وضعية المستعجلات بالمستشفيات الجهوية".

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم، السي السالك الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير،

بالرغم من المجهودات المبذولة والميزانيات المرصودة، لا تزال خدمات الطوارئ الطبية بأقسام المستعجلات الجهوية تعاني من اختلالات هيكلية عميقة، تنعكس سلبا على صحة وسلامة المواطنين، ويزداد الوضع سوءا في المناطق النائية كالأقاليم الجنوبية، حيث تصل مسافة بين بعض التجمعات السكانية والمستشفى الجهوي بالعيون إلى أكثر من 180 كيلومتر.

واستحضارا لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء تحديدا، نلاحظ محدودية وسائل النقل الطبية المتخصصة لمواجهة الحالات الطبية، حيث أن عدد سيارات الإسعاف المجهزة لا يتجاوز 15 سيارة للجهة بأكملها، وهو ما لا يلبي حاجيات الساكنة التي تتجاوز 400.000 نسمة موزعة على مناطق متباعدة.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، قصور في تجهيز وحدات الاستقبال بالمستعجلات في المستشفيات الإقليمية، كمستشفى إقليم العيون وبوجدور والسمارة، حيث تفتقر إلى أجهزة التشخيص السريع والإنعاش المتطورة، فضلا عن شبه انعدام الأطر الطبية المتخصصة.

وعليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن: ما هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها وزارتكم لتجويد عمليات النجدة والمستعجلات؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للإجابة تفضلوا.

شكرا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحظى خدمات المستعجلات الطبية بأولوية قصوى ضمن استراتيجية إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، نظرا لدورها الحيوي في ضمان التكفل الفوري والناجع في الحالات الطبية الطارئة، وفي إطار تحسين التكفل بالحالات الاستعجالية بمختلف جهات المملكة، تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تعزيز خدمات المستعجلات الطبية الاستشفائية، بما في ذلك المستشفيات الجهوية التي تعتبر ركيزة أساسية في العرض الصحي الجهوي.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أوافيكم بالمعطيات التالية المتعلقة بالمستعجلات بالمستشفيات:

يتوفر القطاع العام على 155 مصلحة استقبال مستعجلات موزعة حسب مستوياتها المرجعية إلى 100 مصلحة مستعجلات طبية استشفائية أساسية على مستوى المستشفيات المحلية والإقليمية، 24 مصلحة مستعجلات طبية استشفائية كاملة.

على مستوى المستشفيات الجهوية والجامعية: 31 مصلحة مستعجلات طبية استشفائية متخصصة.

وفيما يخص المستشفيات الجهوية تحديدا، يتوفر كل مستشفى على مصلحة مستعجلات طبية استشفائية كاملة مجهزة لاستقبال الحالات الحرجة وضمان التكفل العلاجي المتخصص.

وسجلت مصالح استقبال المستعجلات العمومية أكثر من 6 ملايين استشارة استعجالية خلال سنة 2024، مما يعكس حجم الضغط الكبير على هذه المرافق.

علاوة على ذلك تم تعزيز العرض الاستعجالي عبر 110 وحدة للاستعجالات الطبية للقرب لدعم التكفل الفوري، 9 مصالح للمساعدة الطبية المستعجلة (SAMU[3]) لضمان الاستجابة السريعة للنداءات على الرقم الوطني المجاني 141.

ورغم الجهود المبذولة، تعاني بعض مصالح المستعجلات الجهوية من تحديات حقيقية، أبرزها:

- ✓ الخصاص الملحوظ في الموارد البشرية الطبية والتمريضية المتخصصة في طب المستعجلات؛
- ✓ ضغط متزايد بفعل ارتفاع عدد الاستشارات بما يفوق الطاقة الاستيعابية في بعض المرافق والحاجة المتواصلة لتجديد التجهيزات البيوطبية وتوسيع بنيات الاستقبال.

ووعيا بهذه التحديات، تعمل الوزارة على تنفيذ عدة برامج لدعم المستعجلات الجهوية منها:

- ✓ تأهيل مصالح الاستقبال المستعجلات وفق الدليل المرجعي الوطني، عبر إحداث قاعات للفرز وتحسين خدمات الاستقبال والاستشفاء؛
- ✓ إحداث وتجهيز وحدات جديدة للمستعجلات الطبية للقرب لتخفيف الضغط على المستشفيات الجهوية؛
- ✓ تنزيل إصلاح المنظومة الصحية، عبر تفعيل عمل المجموعات الصحية الترابية التي ستعزز من استمرارية التمويل والموارد البشرية والتجهيزات لمصالح المستعجلات؛
- ✓ تفعيل شبكة العلاجات الطبية الاستعجالية في جهة لتسهيل التنسيق بين مختلف مستويات الرعاية؛
- ✓ وكذلك نفكر في إطلاق العمل على مشروع قانون لتأطير المستعجلات الطبية ما قبل الاستشفائية، بهدف تحسين التنسيق والتكامل بين المتدخلين، لاسيما الوقاية المدنية والجماعات الترابية وضمان الترابط بين مراكز الاستقبال النداءات الاستعجالية؛
- ✓ ومن أجل التجويد التدخلات في مرحلة ما قبل الاستشفاء، تعمل الوزارة كذلك على تطوير عمل مصالح المساعدة الطبية المستعجلة لاستقبال النداءات عبر الرقم الوطني المجاني 141.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

شكرا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

السيد الوزير،

إن الواقع اليوم يحتم علينا زيادة الاستثمار في وسائل النقل الطبي المتخصص بالتحديد، خاصة سيارات الإسعاف المجهزة بتقنيات التطبيب عن بعد، ولما لا السيد الوزير، مروحيات خاصة بالشق الاستعجالي، الأمر الذي سيساهم - لا محالة - في تكريس وقت الاستجابة وتحسين جودة التدخلات الطبية العاجلة في المناطق النائية.

كما يجب تكثيف برامج التكوين المستمر للأطر الطبية وشبه الطبية، في مجال الطب الاستعجالي مع تشجيع التخصص في هذا المجال من خلال منح حوافز العاملين بالمناطق ذات الخصاص، وهذا سيرفع من جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن المغربي.

[3] **S**ervice d'**A**ssistance **M**édicale **U**rgente.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث عشر موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي".

السي خالد السطي، تفضلوا لطرح السؤال، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

نسائكم عن حصيلة الحوار القطاعي بوزارتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للإجابة، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشهد القطاع الصحي تحولات شاملة في إطار ورش إعادة هيكلة المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها وما يرافقه من تحديات على مستوى التنزيل والتفعيل والمواكبة، ويشكل الحوار الاجتماعي القطاعي آلية جوهرية في تعزيز الحوار البناء والتشاور المثمر بين الوزارة ومختلف الشركاء الاجتماعيين، لاسيما في إطار تنزيل النصوص التطبيقية المتعلقة بإعادة هيكلة المنظومة الصحية الوطنية.

ولابد من التنويه، أولا، بالدينامية التي عرفها الحوار الاجتماعي القطاعي خلال هذه المرحلة، حيث تم تنظيم سلسلة من اللقاءات المنتظمة مع الشركاء الاجتماعيين، همت كافة النقابات الممثلة بالقطاع، وأخص بالذكر تنظيم لقاءات تواصلية مع الجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة الذي يضم 6 نقابات والنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، واسمحوا لي أن أذكر ببعض أبرز الإنجازات الفعلية:

1- التعويض ضد الأخطار المهنية بزيادة شهرية صافية بـ 500 درهم للأطر التمريضية و200 درهم للأطر الإدارية والتقنية ابتداء من يوليوز 2025، فضلا عن توسيع الاستفادة من هذا التعويض لتشمل الأساتذة الباحثين بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة والمدرسة الوطنية للصحة العمومية، بما يناهز 759 درهم صافية، وقد صادق المجلس الحكومي بتاريخ 24 أبريل 2025 على مشروع المرسوم رقم 2.25.339 المجسد لهذه الزيادات؛

2- إصدار المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي لهيئة الملحقين العلميين، مع مراجعة تعويضاتهم وزيادة صافية بـ 1800 درهم بأثر رجعي من يناير 2023، صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 فبراير 2025؛

3- التوافق حول تحسين شروط الترقي وإقرار مباريات مهنية سنوية؛

4- احتساب تعويضات الحراسة والإلزامية والمداومة لفائدة مهنيي الصحة وفق الصيغة الأكثر فائدة؛

5- صرف تعويض خاص بالعمل في البرامج الصحية؛

6- المصادقة على نصوص تنظيمية تضمن الحفاظ على جميع الحقوق الإدارية والمالية لمهنيي الصحة بعد تنزيل الهيكلة الجديدة للمنظومة الصحية، حيث صادق المجلس الحكومي بتاريخ 24 أبريل 2025 على مشروع المرسوم رقم 2.25.340 يقضي بإلحاق أو نقل بعض الموظفين التابعين لوزارة الصحة، إلى كل من الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، في إطار تنزيل أحكام القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية، مع الحفاظ على الوضعية الإدارية والمالية لهؤلاء الموظفين بصفتهم موظفين عموميين.

وقد عملت الوزارة في سياق هذه الدينامية على مواصلة جهودها في تنزيل الالتزامات المبرمة، حيث بلغت نسبة التفعيل تقريبا 60% من النقط ذات الأثر المالي، و75% من النقط الاعتبارية.

كما عقدت الوزارة مؤخرا سلسلة من اللقاءات مع جميع النقابات الممثلة بالقطاع، خلال الفترة من مارس إلى أبريل 2025، تمحورت أساسا حول ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، مشروع إعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

بداية، السيد الوزير، لابد نشكركم، لأنه من بعد الإحاطة اللي توجهنا لكم بها فهاذ المجلس الموقر يوم 19 دجنبر 2024، حول ضرورة استئناف الحوار القطاعي وتجنب كل الاحتقان، بادرتم السيد الوزير، ودرتو حوار قطاعي مع النقابات الممثلة في القطاع، ومن ضمنها الجامعة الوطنية لقطاع الصحة التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وكذلك الإخوان في

(CDT[4]) و(UGTM[5]) و(FDT[6]) و(ODT[7]) وكذلك المستقلة.

هاذ التنسيق النقابي، السيد الوزير، فعلا كنوجه لهم تحية خاصة، لأنهم ترفعو على كل الحسابات السياسوية والانتخابوية ويشتغلون بنفس إيجابي.

مع كامل الأسف، هاذ النفس الايجابي السيد الوزير لابد نذكرو كذلك، راك شرتي لها فالجواب ديالكم حول مركزية الأجور والحفاظ على صفة الموظف العمومي، لكن كيبقى، السيد الوزير، كيبقى بعض النقط نتمناو على أنكم تابعوها مع التنسيق النقابي والتنزيل ديالها.

كاين كذلك، إقصاء الأطر الإدارية من التمثيلية داخل المجالس الإدارية ديال المجموعات الصحية الترابية، نتمناكم على أن هاذ الأمر يتجاوز، لأن المرسوم كيعطيهوم هاذ الحق هذا.

كذلك، السيد الوزير، مع كامل الأسف، وفي إطار التضامن الحكومي، نتمناو على أن الرسالة توصل لبعض الزملاء ديالكم فالحكومة، ومنهم السيد وزير التربية الوطنية، وهاذ المناسبة، وبطبيعة الحال مع كامل الأسف، ثلاث مرات ونحن نتوجه إليه بطلب تناول الكلمة لوقف الاحتقان الذي يشهده قطاع التعليم، والذي يهدد بعودة الحراك التعليمي، على غرار ما حصل فـ 2023، وهاذ الشي ما بغيناهش. وهذا نداء كذلك نوجهوه حتى للسيد رئيس الحكومة باش يتدخل، لأن الامتحانات الإشهادية على الأبواب.

بطبيعة الحال، الكل يعرف الوقفات الاحتجاجية اللي كاينة فوزارة التربية الوطنية وكذلك فالبرلمان، المتصرفين التربويين، ضحايا ديال الترقيات، أساتذة الزنزانة 10، المقصيين من خارج السلم، الأساتذة المبرزين، المتصرفين، التقنيين، الأطر المشتركة بالوزارة، المساعدين التربويين، مربيات ومربي التعليم الأولي، هاذ الشي كامل، هاذ الاحتقان كامل، والسيد وزير التربية الوطنية يحجم باش يجي لعندنا هنا للمجلس باش يجاوبنا على الإحاطات ويجاوبنا على هاذ المشاكل.

إيلا السيد الوزير، ما يحلش المشاكل اللي كاينة فالقطاع علاش عينو صاحب الجلالة؟ من المفروض يجي يحل المشاكل ويجاوبنا على الأسئلة اللي تنوجهو ليه، وهاذ الأمر من طبيعة الحال.

السيد الرئيس،

الوقت ديالي، نقول فيه اللي بغيت، احنا شكرنا السيد وزير الصحة اللي هو من حزب التجمع الوطني للأحرار، وانتقدنا وزير التعليم، لأن احنا اللي خدام غادي نشكروه ونتعاونو معه.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

احنا مع السيد وزير الصحة، ملي يكون السيد وزير التربية الوطنية نطرحو عليه الأسئلة بحال هاذي.

السيد المستشار،

إيلا غادي نبقاو فالموضوع السيد المستشار من فضلك، من فضلك التوقيت.

انتهى الوقت، السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

علاش الحوار القطاعي ناجح فقطاع الداخلية؟

علاش ناجح فقطاع ديال العدل؟

علاش ناجح فقطاع ديال التجهيز؟

وفالقطاع ديال الماء وفالقطاع ديال التعاون الوطني؟

اسمح لي، كاين اتفاق اجتماعي، اتفاق ديال 26 ديال 10 دجنبر.

اسمح لي.

بغينا نوصلو الرسالة للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، السيد المستشار.

شكرا جزيلا.

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.

[4] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

[5] **U**nion **G**énérale des **T**ravailleurs du **M**aroc.

[6] **F**édération **D**émocratique du **T**ravail.

[7] **O**rganisation **D**émocratique du **T**ravail.